مؤقت



مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

الجلسة ٦١٢٣

الاثنين، ١١ أيار/مايو ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٣٠

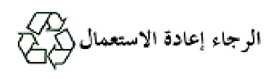
نيويورك

الرئيس:	السيد لافروف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد يودا
	تركيا	السيد دافوتوغلو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد شلقم
	الصين	السيد تشانغ يسوي
	فرنسا	السيد كوشنير
	فييت نام	السيد لي لونغ منه
	كرواتيا	السيد بوزينوفيتش
	كوستاريكا	السيد ستاغنو أوغارتي
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ميليباند
	النمسا	السيد سبند ليغر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد إيتو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

09-33301 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالروسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود الآن أن أدلي ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

أولا، أود أن أعرب عن امتناني لجميع زملائي الذين لبوا دعوتنا لحضور جلسة اليوم. وأود أن أعرب عن امتناني بصفة خاصة لوزراء الخارجية والممثلين الآخرين الذين جاءوا من عواصمهم، وللأمين العام، بالطبع على مشاركته شخصيا في جلسة اليوم.

لم تمض فترة طويلة على آخر جلسة عقدها مجلس الأمن على نسق جلسة اليوم. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، عقد المجلس جلسة على المستوى الوزاري، حيث اتخذ القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) الذي أعربنا فيه بالإجماع عن تفهمنا أنه يتعين مواصلة إحراز تقدم نحو تحقيق السلام والاستقرار وأنه يتعين أن يكون شاملا يغطي جميع مسارات التفاوض؛ وأنه يجب أن يقوم على قرارات ومبادئ مقبولة بصورة مشتركة وتستند إلى القانون الدولي.

غير أنه نشأ فراغ تفاوضي مثير للقلق نتيجة أسباب معروفة جيدا، بما في ذلك اندلاع العنف؛ والأزمة في غزة في بداية العام والانتخابات والفترة الطويلة التي استغرقها تشكيل حكومة جديدة في إسرائيل.

وأعتقد أن أهم شيء في ظل الظروف الراهنة هو سرعة استئناف المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين. ومن الأهمية بمكان عدم استئناف العملية السياسية من نقطة البداية. ولكن ينبغي أن تستفيد من قرارات المجتمع الدولي المتاحة والاتفاقات والتفاهمات التي تم التوصل إليها بين الطرفين بالفعل.

ولذلك، فإن من أكثر المهام إلحاحا إعادة تأكيد الأساس القانوني الدولي لتسوية قضية فلسطين، وذلك على أساس مبدأ الدولتين في المقام الأول، والذي سيؤدي إلى قيام حكومة فلسطينية مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء، تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل. ونعتقد أن الإعراب عن الدعم لمبادرة السلام العربية في مؤتمر قمة جامعة الدول العربية الأخير المعقود في الدوحة يكتسي أهمية خاصة. فإلى جانب القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وقرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة ومرجعية مدريد وخريطة الطريق، أصبحت مبادرة السلام العربية جزءا لا يتجزأ من أساس بناء شرق أوسط جديد – شرق أوسط لا يكون فيه مكان للاحتلال أو الإرهاب، بل يسود فيه تعاون يحقق المنفعة والاحترام المتبادلين إلى جانب الاحترام المتبادل بين دول ذات سيادة وشعوب على قدم المساواة.

من الواضح أن الطريق لبلوغ هذا الهدف سيكون صعبا. وينبغي أن ينصب اهتمامنا على الحالة في المنطقة. ومن الضروري تحقيق الامتثال الواضح من جانب الفلسطينيين والإسرائيليين لالتزامهما بمكافحة الإرهاب والعنف وتفادي أي عمل أحادي يمس بتسوية مسألة الوضع النهائي، بما في ذلك وقف الأنشطة الاستيطانية وضمان حرية الحركة للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية.

وسيتوقف الكثير على نجاح الحوار الفلسطيني الداخلي. ونحن نرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم دعمه الكامل للجهود ذات الصلة التي تبذلها مصر. واستعادة الوحدة الفلسطينية على أساس برنامج منظمة

التحرير الفلسطينية والتقيد بمبادرة السلام العربية هما المفتاحان الوحيدان لتلبية التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني ولتحقيق تقدم في عملية سلام الشرق الأوسط على أساس الاقتراحات التي توصلت إليها المجموعة الرباعية في إطار الأمم المتحدة.

وتماشيا مع الاعتبارات السالفة الذكر، أعددنا مشروع بيان رئاسي نقترح اعتماده كوثيقة ختامية لجلسة اليوم. وأود أن أشكر جميع زملائنا الذين أسهموا إسهاما كبيرا في إعداد النص المتفق عليه. فنحن، والمجتمع الدولي بأسره، نتحمل المسؤولية عن ضمان استمرارية عملية السلام والتشجيع على سرعة استئنافها وكفالة أن تكون مقبولة لدى الجميع. ولا ينبغي للعواطف أن تعوق السعي من أجل بلوغ هذا الهدف.

وستكون الخطوة التالية في جهودنا المشتركة مؤتمر موسكو بشأن الشرق الأوسط. وهناك توافق دولي واسع النطاق يؤيد ذلك المنتدى، على النحو الوارد في قرارات مجلس الأمن وقرارات المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. وفي سياق الاستعدادات الخاصة بالجوانب العملية لمؤتمر موسكو، فإننا نراعي بالتأكيد آراء أصحاب الشأن الرئيسيين – الفلسطينيون والإسرائيليون والسوريون واللبنانيون. فبدعمهم، الذي يشعرنا بالامتنان، تم الاتفاق على موعد منتدى موسكو والجزء الموضوعي منه. ومن المتوقع أن يسهم المؤتمر إسهاما كبيرا في التسوية الشاملة للقضية الفلسطينية وفي تحقيق السلام والأمن والاستقرار لجميع شعوب الشرق الأوسط وحكوماته.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس هذا المجلس.

أرحب بمعالي الأمين العام بان كي – مون في هذه الجلسة، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): يجتمع المجلس في مستهل أسابيع مهمة جدا بالنسبة لقضية السلام في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، أرحب بمشاركة الكثير من الوزراء الموقرين في هذه الجلسة وأقدر لهم هذه المشاركة كما أقدر مبادرة الرئاسة الروسية.

بعد النتائج غير الحاسمة لمفاوضات العام الماضي وإراقة الدماء في غزة، لم تشهد الشهور الثلاثة الماضية أي تقدم يذكر على صعيد القرارين الرئيسيين، ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، اللذين اتخذهما هذا المجلس مؤخرا. وآمل أن تساعد هذه الجلسة اليوم في توفير توجيه وإعطاء زخم.

في الفترة المقبلة، سيستضيف رئيس الولايات المتحدة أوباما الزعماء الإسرائيليين والفلسطينيين والأطراف الإقليمية الرئيسية في واشنطن العاصمة. وأتوقع أن تجتمع المجموعة الرباعية قريبا وأن تتشاور بشكل وثيق مع أعضاء جامعة الدول العربية. ويتمثل التحدي في بدء تنفيذ تغييرات جوهرية على أرض الواقع وإعطاء دفعة البدء لانطلاقة جديدة ولا رجعة عنها للتوصل إلى اتفاق إسرائيلي – فلسطيني. ولا يزال الهدف النهائي هو ظهور دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية لديها مقومات البقاء، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل وإحلال سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة.

إن حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني أمر أساسي لرفاه الشعبين والمنطقة والعالم. ويجب على هذا المجلس والمجموعة الرباعية ودول المنطقة والمجتمع الدولي قاطبة وأنا بصفتي الأمين العام أن نضطلع جميعا بأدوارنا كاملة. وقرارات المجلس والاتفاقات والالتزامات السابقة ومبادرة السلام العربية توفر لنا الإطار الذي نحتاجه. وينبغي لنا أن نقرن التصميم بالصبر والإصرار بالدعم والتمسك بالمبادئ

بالتعاطف مع الشواغل الحقيقية جدا للطرفين. فالطرفان بحاجة إلى أن يثقا في أن العملية ستتناول مصالحهما الحيوية. ولذلك، فإنهما بحاجة إلى الثقة في رصد الالتزامات المتعهد بها وتنفيذها.

وفي هذا السياق، أعتقد أن هناك أزمة ثقة عميقة بين الناس العاديين على أرض الواقع وأن ثمة أسبابا وجيهة لذلك. فما زال الفلسطينيون يرون أعمالا أحادية غير مقبولة في القدس الشرقية وبقية أنحاء الضفة الغربية، هدم المنازل وتكثيف النشاط الاستيطاني وعنف المستوطنين والقيود التعسفية على الحركة بسبب التصاريح ونقاط التفتيش والحواجز، وهي أمور ترتبط ارتباطا وثيقا بالمستوطنات. لقد آن الأوان لكي تغير إسرائيل سياساتها بهذا الخصوص تغييرا جوهريا، وهو ما وعدت به مرارا وتكرارا ولكنها لم تفعل حتى الآن. وسيكون الاختبار الحقيقي لالتزام إسرائيل بحل الدولتين هو اتخاذ إجراءات على أرض الواقع، مقترنة باستعداد حقيقي للتفاوض بشأن جميع القضايا الرئيسية، بما في ذلك القدس والحدود واللاجئون استنادا إلى الالتزامات الحالية لإسرائيل.

وما زال عامة الإسرائيليين يلتمسون الاطمئنان إلى أن الدولة الفلسطينية المستقبلية ستضمن حقهم في العيش في سلام وأمن. وفي هذا الصدد، فإن الهجمات الصاروخية العشوائية التي تتسبب بخسائر في الأرواح ومعاناة للمدنيين وخسائر في الممتلكات في إسرائيل ليست غير مقبولة بالمرة فحسب، ولكنها تأتي أيضا بنتائج عكسية تماما ويجب أن تتوقف. وعلى السلطة الفلسطينية مواصلة جهودها لتوطيد التقدم في بناء ونشر هيكل أمني فعال ومؤسسات عاملة للدولة المستقبلية، وهي أعمال يجب على إسرائيل تيسيرها. وينبغي لإسرائيل، من جانبها، أن تحجم عن استخدام القوة المفرطة التي تقتل المدنيين وتصيبهم، كما فعلت خلال الصراع الأخير في غزة وما ترتب عليه من آثار مدمرة.

ولا بد لجميع الأطراف من احترام القانون الإنساني الدولي احتراما راسخا وكاملا.

إن بدء التمكين الذاتي للفلسطينيين يمثل إنجازا مهما لجهود العام المنصرم ويجب ألا يتعرض ذلك الجهد للخطر بسبب الأزمة المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية. وأناشد المانحين، بما في ذلك في المنطقة، الوفاء فورا بالالتزامات التي لم تتحقق بعد، بما في ذلك الالتزامات بدعم الميزانية وتعمير غزة.

وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في غزة وحولها، في ظل الانقسامات الفلسطينية الداخلية والتوترات بين إسرائيل وحماس التي تبقي السكان المدنيين في دوامة من اليأس. وما زالت الأمم المتحدة تؤيد تأييدا كاملا جهود مصر الرامية إلى تحقيق مصالحة فيما بين الجماعات الفلسطينية وهي على استعداد للعمل مع أي حكومة تجمع غزة والضفة الغربية في إطار السلطة الفلسطينية الشرعية. وكتدبير مؤقت، سنرحب أيضا بإنشاء آليات عملية يمكنها أن تساعد الفلسطينيين في غزة على التركيز على إعادة الإعمار والمسائل الأمنية والتحضير للانتخابات.

إنني مقتنع بأن سياسة الإغلاق المستمر لقطاع غزة لا تؤدي إلى إضعاف خصوم إسرائيل في غزة، ولكنها تلحق ضررا لا يوصف بنسيج الحياة المدنية. وبعد مرور أربعة أشهر تقريبا على اندلاع الصراع، الذي دمر فيه ٣ ٨٠٠ منزل ومركزان للرعاية الصحية وألحقت فيه درجات متفاوتة من الضرر بـ ٣٤ ٠٠٠ منزل و ١٥ مستشفى و ٤١ مركزا للرعاية الصحية و ٢٨٢ مدرسة، لا يمكننا إيصال أي شيء إلى غزة خلاف الأغذية والأدوية لمساعدة السكان الذين يعيشون في وسط منطقة حرب. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق.

إنني أدعو إسرائيل إلى الاستجابة للنداءات المتكررة بالسماح بإدخال الزجاج والأسمنت ومواد البناء إلى غزة. وفي أعقاب الحرب، وبالنظر إلى مستوى المعاناة البشرية الواضحة الآن على أرض الواقع، فإنني ألتمس دعم جميع أعضاء هذا المجلس والمجموعة الرباعية للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في غزة. ونحن على استعداد للعمل مع رجال الأعمال المحليين بغية المساعدة في بدء العمل لإصلاح المنازل والمدارس والعيادات وإعادة بنائها. ويمكنني أن أؤكد لجميع أعضاء المجلس أننا سنواصل كفالة النزاهة الكاملة للبرامج والمشاريع.

وفي الواقع، لا بد من الوفاء بأحكام قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) - وقف دائم لإطلاق النار ويحظى بالاحترام الكامل، ومنع إمدادات الأسلحة غير المشروعة إلى غزة، وإعادة فتح المعابر وفقا لاتفاق التنقل والعبور، وإحراز تقدم بشأن تحقيق المصالحة الفلسطينية في إطار السلطة الفلسطينية الشرعية. وبذل الجهود بشأن هذه العناصر، فضلا عن تبادل السجناء، هو السبيل الوحيد لتغيير الديناميكيات على أرض الواقع إلى الأفضل بشكل كبير.

أخيرا، أود أن أؤكد على السياق الإقليمي الهام. فقد أكدت البلدان العربية مجددا التزامها بمبادرة السلام العربية، التي تعرض على إسرائيل فرصة القبول بها وتوفير الأمن في إطار المنطقة على أساس الأرض مبدأ مقابل السلام. وما زال هذا هو الإطار الرئيسي الذي حوله يمكن، ويجب، بناء نهج شامل نحو إحلال السلام. وما زلت أؤمن إيمانا قويا بإمكانية تنشيط المسارات الإقليمية لعملية السلام، إلى جانب إعادة تنشيط المسار الفلسطيني، بما في ذلك المسار بين إسرائيل وسوريا، وعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام. وأنا أؤيد عقد مؤتمر دولي في موسكو. كما أتطلع إلى أن تضطلع البلدان العربية وبلدان المنطقة بدور ايجابي فيما يتعلق بالحالة الفلسطينية الداخلية من خلال حث جميع الأطراف على نبذ العنف وحيازة الأسلحة والتوجه نحو إعادة الوحدة في إطار سلطة فلسطينية واحدة ملتزمة بمبادئ منظمة التحرير الفلسطينية، وفي الواقع، بمبادرة السلام العربية ذاتها.

إن الحالة على أرض الواقع، مثلها مثل دراجة هوائية تسقط لو تركت في وضع الثبات وقد تتفاقم بسهولة ما لم يكن هناك توجيه سليم ويتولد زخم حقيقي. والعنف والإرهاب لن يجلبا للفلسطينيين الدولة والكرامة، وتوسيع المستوطنات والإغلاق لن يحققا الأمن أو السلام لإسرائيل. ولا يمكن التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين إذا استمرت الحالة بين غزة وجنوب إسرائيل في مسارها المدمر الحالي أو إذا بقي الفلسطينيون منقسمين بشكل دائم.

أنني أدعو الأطراف إلى احترام جميع الاتفاقات القائمة والالتزامات السابقة والى متابعة جهد لا رجعة عنه نحو الحل القائم على وجود دولتين، بما في ذلك التنفيذ الكامل للالتزامات على الأرض. كما أرى أن مصداقية المجتمع الدولي في الميزان. وإننا أبعد ما نكون عن المرحلة التي كنا نأمل أن نصل إليها عندما بدأنا بانطلاقة جديدة من أجل تحقيق السلام قبل أقل من عامين. ومع ذلك، أشعر بالتشجيع لوجود توافق عميق في الآراء بشأن نطاق التحدي وأهمية التصدي له. فلنمض قدما وبثقة وعزم، فإذا ما ارتقينا إلى مستوى مسؤولياتنا، سنساعد الأطراف على الارتقاء إلى مستوى مسؤولياتها أيضا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مايكل سبندليغر، الوزير الفيدرالي للشؤون الأوروبية والدولية في النمسا.

السيد سبندليغر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن التطورات على أرض الواقع، كما أشكر الوزير لافروف على مبادرته لجمعنا معا.

وقبل أربعة أشهر ونصف الشهر، وفي ظل المجابهة العنيفة المأساوية في قطاع غزة وحوله، اجتمعنا هنا لمواجهة تحد غير مسبوق لعملية السلام في الشرق الأوسط. واتخذ مجلس الأمن قرارا يدعو إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية من غزة. وبالرغم من وقف إطلاق النار الهش الساري اليوم، فإننا لم نشهد أي تقدم إضافي على الصعد السياسية والأمنية والاقتصادية. ولذلك، ثمة حاجة ملحة تواجه الأطراف والمجتمع الدولي لتهيئة الظروف لإعادة إطلاق عملية موثوقة وشاملة للسلام.

وتعقد مناقشتنا في لحظة هامة لمستقبل المنطقة. فالحكومة الجديدة في إسرائيل تعكف على استعراض استراتيجي لنهجها نحو جيرانها وعملية السلام. ويتعين على الفلسطينيين أن يواجهوا التحدي المتمثل في معالجة انقسامهم الداخلي العميق، والاتفاق على الوحدة والإعداد لانتخابات جديدة من أجل إضفاء شرعية ديمقراطية جديدة على قيادتهم.

وفي هذه الفترة من عدم اليقين والانتقال، يتعين على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته وأن يعمل مع الأطراف من أجل المضي نحو إجراء مفاوضات جوهرية بغية التوصل إلى تسوية دائمة للصراع في الشرق الأوسط. ولذلك، على مجلس الأمن أن يعيد التأكيد على دعمه الثابت لعملية السلام ومعاييرها الأساسية، ألا وهي: إحلال السلام الدائم ونبذ العنف والإرهاب استنادا إلى الحل القائم على وجود دولتين، كما تتطلب خريطة الطريق، بوجود دولتين – إسرائيل وفلسطين – تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وفي إطار حدود آمنة ومعترف بها. وأود أن أشكر الرئاسة الروسية للمجلس على إعدادها بيانا نأمل أن يكون بمثابة مبدأ توجيهي للأطراف من أجل إعادة الانخراط في مفاوضات شاملة على جميع المسارات.

وقبل ثلاثة أشهر، وفي مؤتمر إعادة إعمار غزة، تعهد المجتمع الدولي بدعمه الكامل لتقديم الإغاثة الإنسانية للسكان المدنيين ولإعادة الإعمار المبكر لقطاع غزة. وتقرير الأمين العام لا يترك مجالا للشك في أن هناك افتقارا غير مقبول لإحراز تقدم في تخفيف حدة الأحوال المعيشية الصعبة في قطاع غزة. ومع أن النمسا تؤيد اتخاذ إجراء منسق من جانب جميع الأطراف المعنية بغية منع التدفق غير المشروع للأسلحة والذخائر إلى قطاع غزة، فإننا ندعو إسرائيل على سبيل الاستعجال إلى السماح بالإمداد الفوري والشامل للسكان المدنيين في قطاع غزة بالسلع لتلبية الاحتياجات اليومية ولوازم إعادة الإعمار. وقطاع غزة بحاجة إلى الوقود والنقد والمواد لإصلاح المدارس والعيادات وشبكات الصرف الصحي وأماكن الإيواء.

لقد تبرعت النمسا، مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، بالأموال المقرر أن تدفعها المفوضية الأوروبية للفلسطينيين المتضررين في قطاع غزة. وفي الظروف الحالية، لا يمكن بكل بساطة تسديد تلك الأموال لمن نريد أن ندعمهم. ويجب ألا تأخذ إسرائيل المواطنين الأبرياء رهائن بسبب سياسات غير مسؤولة لقيادة سياسية غير شرعية في قطاع غزة. وأود أن أقول بكل وضوح إن السياسات الحالية المفروضة على قطاع غزة تحرم سكانها من كرامتهم الإنسانية. وذلك أمر مرفوض.

كما أن إعادة بناء غزة والمضي قدما في طريق السلام أمران يتطلبان إعادة بناء الثقة، بما في ذلك من خلال تعزيز احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وفي ذلك السياق، أود أن أشكر الأمين العام على موافاتنا بملخص لاستنتاجات مجلس التحقيق بشأن عدد من الحوادث المثيرة للجزع الشديد خلال أزمة غزة. ومن حيث المبدأ، يجب التحقيق في المزاعم بحدوث انتهاكات للقانون الإنساني الدولي، أينما وقعت وأيا كان مقترفوها.

وتعتقد النمسا أن هذا التقرير يستحق أيضا أن يقوم المجلس بمتابعته.

ونشعر بالقلق من قلة التقدم السياسي في الضفة الغربية، التي لا تزال فيها الحياة الاجتماعية العادية والأنشطة الاقتصادية مستحيلة بفعل حواجز الطرق وسياسات الإغلاق الإسرائيلية. فبناء المستوطنات وهدم المنازل الفلسطينية في القدس الشرقية والضفة الغربية يقوضان أي محادثات سلام هادفة، ويضعفان، نتيجة لذلك، مصداقية العملية السياسية، ويخدمان مصالح القوى المتطرفة.

وفي الوقت ذاته، ندعو بإلحاح الممثلين السياسيين الفلسطينيين إلى الاضطلاع بمسؤوليتهم والانخراط بجدية في الجهود الرامية إلى العمل على توحيد القيادة السياسية. وبالنظر إلى الجولة القادمة من المحادثات في القاهرة، فإننا نشجع بقوة على تحقيق المصالحة فيما بين الفصائل الفلسطينية وراء الرئيس محمود عباس، مما يكتسي أهمية أساسية لا لمستقبل العملية السياسية فحسب، بل أيضا لتنفيذ جهود تعمير غزة. ويحتاج الفلسطينيون إلى حكومة تتمتع بالشرعية أمام سكانها، وتحظى بالقبول كشريك لإسرائيل والمجتمع الدولي. وينبغي أن تكون هذه الحكومة ملتزمة تماما بحل الدولتين والمبادئ الأخرى لعملية السلام.

وتحظى الأطراف فيما تبذله من جهود لإحلال سلام دائم في المنطقة بالدعم الثابت من المجتمع الدولي، ومن مجلس الأمن والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، باعتبارهما طرفيه الفاعلين الرئيسيين. وسيتيح المؤتمر الدولي بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، الذي يعتزم الاتحاد الروسي عقده في موسكو خلال هذا العام، بالتشاور مع المجموعة الرباعية والأطراف، فرصة هامة أخرى للمجتمع الدولي لكي يثبت ذلك الدعم.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بيدوما ألان يودا، وزير خارجية بوركينا فاسو.

السيد يودا (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي بادئ ذي بدء، أن يتقدم بالشكر إليكم، سيدي الرئيس، ولوفد الاتحاد الروسي، على مبادرتكم بتنظيم هذه الجلسة، وإتاحة الفرصة لنا، بالتالي، للنظر في المسألة الهامة المتمثلة في الحالة في الشرق الأوسط، التي يشكل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني عقدها المستعصية. ونحن على اقتناع بأن مداولاتنا، التي يسر بوركينا فاسو أن تشارك فيها، ستكون مثمرة وستسهم في السعي إلى حل شامل وعادل ودائم.

وفي ذلك الصدد اسمحوا لي، سيدي، بأن أشيد بالدور الهام الذي يضطلع به بلدكم في ذلك المسعى المشترك، الذي أكدتموه مجددا باقتراحكم عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط في موسكو هذا العام. وإننا نؤيد ذلك الاقتراح، وليس لدينا أدنى شك في أن نتائج المؤتمر المرتقب ستكون في مستوى توقعاتنا. كما أود أن أشيد بحضور الأمين العام، السيد بان كي – مون بين ظهرانينا، وهو الذي لم يدخر أبدا أي جهد للإسهام في تسوية الصراع في الشرق الأوسط. كما أهنئه على ملاحظاته الهامة هذا الصباح.

ما من أحد يمكن أن ينكر اليوم أن السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط عناصر هامة من السلم والأمن الدوليين – بل إنها تقع في صلبهما. وهكذا فإن، من واجب المجتمع الدولي، بقيادة مجلس الأمن، ومن مصلحتنا جميعا، أن يبذل كل ما بوسعه لكي يسود الهدوء في تلك المنطقة.

ولسوء الطالع فإن الأحداث التي وقعت في الأشهر الأخيرة زعزعت بشدة أسس ما أحرزته عملية السلام بصعوبة من تقدم متواضع. وإن الحرب في غزة، وما تسببت به من معاناة إنسانية، وأعمال العنف المتزايدة باطراد، وتبادل

التهديدات بين الأطراف في الصراع، تشكل مجتمعة عوامل عقدت، بل عطلت، زخم الحوار الجاري الذي انطلق في مؤتمر أنابوليس.

غير أن مجلس الأمن، باتخاذه القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، أكد التزامه الثابت بالطابع الذي لا يمكن الرجوع فيه لعملية المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية التي انطلقت في أنابوليس. وترى بوركينا فاسو أن ذلك القرار، روحا ونصا، وقرارات المجلس الأخرى ذات الصلة، بما فيها القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، لا تزال وجيهة، وندعو إلى تنفيذها التام.

كما نود أن نؤكد مجددا الأهمية التي تكتسيها في نظرنا مبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢، ونرحب بمساعي المجموعة الرباعية. واقتناعا منا بأنها تشكل اليوم الأطر السياسية والقانونية الأكثر ملاءمة لإيجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع في الشرق الأوسط، فإننا نهيب بالأطراف أن تتقيد بها وتتخلى بصورة نهائية عن اللجوء إلى الأسلحة بغية الانخراط بحزم وحسن نية في المحادثات المباشرة.

وعلاوة على ذلك، يرى وفدي أن تلك المحادثات يجب أن تكون ذات طابع لا يمكن الرجوع فيه وأن تستند إلى رؤية وحيدة تتمثل في منطقة يسودها الهدوء، تشارك في بنائها مشاركة تامة دولة فلسطينية مستقلة تتمتع بمقومات البقاء وبحدود آمنة ومعترف بها دوليا، تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع دولة إسرائيل، التي تعيش هي الأخرى في أمن مع جميع جيرانها.

ونرى أن ذلك هو الثمن الذي ينبغي دفعه. وندرك أن الإسرائيليين والفلسطينيين قادرون على دفعه، وهم الذين أثبتوا عام ٢٠٠٨ إرادتهم لتسوية نزاعهم، بما في ذلك من خلال الإبقاء على اتصال دائم ومواصلة مفاوضاتهم بجدية. ونحن إذن على اقتناع بأن بمقدورهم، هذه المرة أيضا، أن يتجاوزوا الظروف الحالية فيستأنفوا الحوار الذي يحث عليه المجتمع الدولي قاطبة بشدة.

ويرتهن ذلك باتخاذ خطوة أولى، ربما الأكثر صعوبة، لكنها الأكثر أهمية بكل تأكيد: وهي خلق أجواء ثقة حقيقية من خلال اتخاذ التدابير الضرورية، لا سيما إنهاء الخطاب المتطرف من لدن جميع الأطراف، ووقف إسرائيل لبناء جدار الفصل وسياساتها الاستيطانية، ورفع الحصار عن غزة، وكفالة وصول المساعدات الإنسانية إليها. وينطوي ذلك أيضا على وقف حماس لإطلاق الصواريخ وغير ذلك من أشكال العنف على الأرض الإسرائيلية.

وعلاوة على ذلك، ولكي يستفيد الفلسطينيون إلى أقصى حد من مشاركتهم في المحادثات ويجنوا أكبر قدر من المنافع فيها، من الأساسي، بل ومن الملح، أن يحققوا وحدتهم. لذلك نعرب عن بالغ امتناننا لمصر على انخراطها وعلى جهودها الحثيثة للإسهام في تحقيق المصالحة بين الأشقاء الفلسطينيين، وندعو المجتمع الدولي إلى دعم هذه المبادرات.

وبينما نشدد على ضرورة إيجاد حلول للصراع على الأمدين المتوسط والطويل، لا يمكننا أن نتجاهل الحالة الراهنة التي يعانيها سكان غزة، الذين تتمثل أكثر المسائل إلحاحا بالنسبة إليهم اليوم في حل الأزمة الإنسانية والاضطلاع بأعمال التعمير. وإن مؤتمر إعلان التبرعات، الذي عقد في شرم الشيخ في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩، مكّن مجتمع المانحين من الانخراط في تلك المسائل الحاسمة. ونأمل أن تترجم الوعود إلى عمل ملموس. وبالمثل، ينبغي أن تصل المساعدات الإنسانية ومواد البناء إلى غزة بلا عائق. وينبغي بذل جهود مماثلة في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة.

والواضح أن التحديات التي لا بد من مواجهتها في الشرق الأوسط ما زالت كبيرة، وإنما التوقعات أكبر منها. وباستثناء الآمال التي مبعثها لبنان، بما في ذلك تحسن

العلاقات السورية – اللبنانية، من المؤسف أن الشرق الأوسط ما فتئ يشهد بالفعل توترات عديدة، وخيار التعايش السياسي بين إسرائيل وجيرانها العرب لم يختبر بعد. ومع ذلك، ما زلنا على اقتناع بأن التطلع إلى العيش بسلام وأمن لهم وللأجيال المقبلة سيتغلب على السلوك العدائي وعقلية المواجهة.

ولأن الاستقرار في المنطقة برمتها ما برح يرتهن بالصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، من الضروري أن يكون موضع اهتمام متواصل. إضافة إلى ذلك، يجب على البلدان في المنطقة وخارجها مواصلة طرح المبادرات الدبلوماسية الداعمة للجهود التي تبذلها الأطراف. وفي هذا الصدد، على مجلس الأمن أن يضطلع بدور رئيسي، بما في ذلك إيجاد سبل لكفالة الامتثال للقرارات العديدة التي اتخذها منذ أدرج هذا الصراع في قائمة المسائل ذات الأولوية التي يتضمنها جدول أعماله. فمصداقيته ومصداقية منظومة الأمم المتحدة برمتها على المحك.

أخيرا، إن الحل القائم على السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط يتعذر تحقيقه بدون عزم الأطراف نفسها. لذلك، ندعوها إلى إظهار إرادة سياسية أكبر وشعور عال بمسؤولياتها.

وفي الختام، نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على تقديمكم إلى المجلس مشروع بيان رئاسي يحظى بتأييدنا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أحمد دافوتوغلو، وزير الخارجية في تركيا.

السيد دافوتوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أشكر الوفد الروسي والوزير لافروف على عقد هذه الجلسة في الوقت المناسب، الأمر الذي يتيح لنا الفرصة لتبادل الآراء حول آخر التطورات في الشرق الأوسط. وأود كذلك أن أشكر الأمين العام، السيد بان كي – مون، على بيانه عن الوضع الراهن على أرض الواقع.

إن دينامية الأحداث ووتيرة التطورات في الشرق الأوسط تقتضيان من المجتمع الدولي أن يكون متيقظا وفاعلا في كل الأوقات. وبالرغم من جميع المشاكل المحبطة في المنطقة، نعتقد أنه لا مجال للتشاؤم. بل على العكس من ذلك، إذ أن الأنشطة الدبلوماسية التي بذلت مؤخرا وعزم المجتمع الدولي على بلوغ الهدف النهائي ألا وهو تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة يعززان آمالنا في المستقبل.

ونظرا لأن المشاكل في المنطقة باتت مترابطة، لم يعد ممكنا بعد الآن مواجهة إحداها بمعزل عن الأخرى. لذلك نحن في حاجة إلى نهج شامل، ونعتقد أن عملية السلام ينبغي تنشيطها من جديد على جميع المسارات دونما إبطاء.

إن المشكلة الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي يتصدران جدول أعمالنا. والانشقاق الحاصل بين الفلسطينيين ينبغي وضع حد له. وعلى الفصائل الفلسطينية أن تجد قاسما مشتركا بينها بغية معالجة المسائل العالقة، الأمر الذي يفضي إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية وتمهيد السبيل أمام إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية. ومن الضروري إنشاء إدارة فلسطينية قوية تحظى بدعم الشعب. وتأمل تركيا في أن تنجح محادثات المصالحة الوطنية بين الفصائل الفلسطينية، ونحن ما زلنا ندعم الجهود التي تبذلها مصر تحقيقا لذلك.

إننا بحاجة إلى إشراك كل الفصائل الفلسطينية التي تحظى بدعم الشعب الفلسطيني، والى كفالة أن تتقيد جميعها بمبادئ السلام. وفي هذا السياق، نرحب بوقف إطلاق الصواريخ باعتباره خطوة إيجابية ومشجعة.

ويحدونا الأمل في أن تنتهج الحكومة الجديدة في إسرائيل سياسة تؤدي إلى استعادة الآمال في عملية السلام

وتجديد الالتزام بالحل القائم على دولتين. من ناحية أخرى، نشعر بالقلق إزاء بعض السياسات التي يمكن أن تعرقل جهود السلام على نحو خطير. ومن هذه السياسات أنشطة الاستيطان اليهودية، وفرض القيود على حركة الشعب الفلسطيني والبضائع الفلسطينية، والتصرفات والتدابير التي يمكنها أن تغيّر طابع القدس ومركزها وأن تزيد من عزل القدس الشرقية عن باقي الأرض الفلسطينية. إن جميع هذه الأمور تتناقض مع التزامات الأطراف في إطار خريطة الطريق فضلا عن روح أنابوليس وينبغي وقفها. وأود كذلك أن أشدد على أن مبادرة السلام العربية توفر أساسا سليما جدا لتحقيق السلام بين الدول العربية وإسرائيل، وأنه ينبغي لإسرائيل أن تولي هذه المبادرة الاهتمام الذي تستحقه.

إن البيان الرئاسي الذي سنعتمده في نهاية هذه الجلسة كان يمكن أن يكون أكثر شمولا ودقة. ومع ذلك، سننضم إلى توافق الآراء عليه. غير أنني أود توضيح تفسيرنا وفهمنا للنص المعروض علينا.

أولا، يجب التأكيد على أن هدف السلام الشامل لا يمكن تحقيقه إلا بإعادة تنشيط عملية السلام على جميع مساراتها. ثانيا، لا يسعنا أن نغض الطرف عن الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية، ولا سيما في غزة. وفي هذا السياق، من المفيد الإشارة إلى القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، ولكن ذلك ليس كافيا. ينبغي لنا أن ندعو إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) والى معالجة الحالة الإنسانية في غزة عن طريق توفير المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء المنطقة وتوزيعها دون عائق.

إن إحدى أولويات السياسة الخارجية التركية حيال المنطقة تتمثل في إبقاء أقنية الحوار مفتوحة مع جميع الأطراف، ومواصلة انتهاج سياسة انخراط نشطة. ونرحب بأن هناك دولا يتزايد عددها باتت تدرك جدوى هذه السياسة وتعتمد نُهُجا مماثلة.

ونحن ملتزمون بمواصلة الإسهام في الجهود الرامية إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط يرتكز على رؤية منطقة تعيش فيها دولتان ديمقراطيتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

وإذا تبددت الآمال في تحقيق السلام، فلن يفضي ذلك إلا إلى مزيد من المعاناة لشعوب المنطقة، والى وجود أرض خصبة للتطرف والإرهاب، الأمر الذي يشكل تهديدا خطيرا لنا جميعا. ومن هذا المنطلق، يحدوني وطيد الأمل في أن ننخرط جميعا في أنشطة دبلوماسية نشطة في الأيام المقبلة. وفي هذا السياق، أتطلع إلى عقد مؤتمر دولي بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط في موسكو خلال عام ٢٠٠٩.

وقبل أن أختتم كلامي، أود التشديد على أن قدر الإسرائيليين والفلسطينيين أن يعيشوا ويعملوا معا. فبإمكانهم إما أن يختاروا البقاء أعداء ويعانوا معا أو أن يصبحوا جيرانا وأصدقاء صالحين ويزدهروا معا. لقد حان الوقت لاعتماد الخيار الصحيح.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد برنار كوشنير، وزير الخارجية في فرنسا.

السيد كوشنير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر السيد لافروف، فضلا عن الأمين العام، على كلماته الباعثة على التشجيع، وأن أبلغ الأعضاء أننا غير راضين عن التقدم المحرز. إن هذا التقدم غير كافٍ رغم الجهود التي بذلها العديد من البلدان الممثلة حول هذه الطاولة.

قبل أربعة أشهر تقريبا، اجتمعت بلداننا هنا لتوجيه نداء بتحقيق وقف دائم لإطلاق النار في غزة. ومنذ ذلك

الحين، انتهت أصعب مرحلة في الصراع. واعتقد أن مناشدتنا والجهود التي بذلناها في نيويورك أسهمت في ذلك. إلاّ أن معظم الأهداف المنصوص عليها في القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، التي أشار إليها جميع المتكلمين الذين سبقوني، لم تتحقق بعد ونحن بعيدون عن تحقيقها.

أولا، إن الحالة على الأرض في غزة لا تزال مبعث قلق بالغ؛ وهذا تعبير ملطّف. ويصعب على العاملين في تقديم المساعدات الإنسانية والمعونة الدخول إلى غزة. فالحصار مستمر في معظم الأماكن. وإعادة الإعمار من ضروب المستحيل أو تكاد تكون كذلك. وينبغي فتح نقاط التفتيش على نحو دائم أمام جميع السلع؛ ولقد طلبنا جميعنا ذلك. كذلك لا يوجد وقف دائم لإطلاق النار، وإطلاق الصواريخ ما زال مستمرا، ولو أنه على نحو متقطع. ولم يفرج بعد عن مواطننا جلعاد شاليط ولا عن المسجونين الفلسطينيين.

ومن الضروري أن يتكلم الفلسطينيون بصوت واحد. ولا بد من أن تنجح الجهود المبذولة للمصالحة بين الفلسطينيين في إطار سلطة الرئيس عباس، امتثالا للمبادئ التي تسترشد بها عملية السلام. ويود بلدي أن يعرب مرة أخرى عن مساندته للعمل الذي تضطلع به مصر في هذا المجال.

أخيرا، وهذا هو الهدف الرئيسي من اجتماعنا وهو الجانب الذي أود أن أتناوله اليوم، يتعين أن نتمكن مرة أخرى من التطلع إلى المستقبل في سبيل تحقيق السلام. لقد بدأ العام ٢٠٠٨ بالأمل، وبالعودة إلى المفاوضات بين الفلسطينيين بشأن الوضع النهائي. وفي نهاية المطاف لم يكن ممكنا التقيد بالجدول الزمني المتفق عليه في أنابوليس، ولكن القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) أشار بجلاء شديد إلى أنه لا رجوع عن هذه العملية. ولسنا بحاجة إلى أن نشير إليها باسم عملية أنابوليس.

إن العمليات العسكرية التي دارت في غزة قطعت بوحشية حبل المفاوضات. فهل يجب علينا أن نخلص إلى أن الوقت غير ملائم لإعادة إطلاق عملية السلام؟ لا، ثم لا ولا. وإذا كان ثمة رسالة تعتزم فرنسا طرحها على المجلس اليوم، فهي، على النقيض من ذلك، الشعور بالإلحاح الذي ينبغي أن يدفعنا، الإلحاح بسبب القنبلة الموقوتة التي تمثلها الحالة في قطاع غزة، والإلحاح بسبب الحالة المالية الحرجة للسلطة الفلسطينية، والإلحاح بسبب تزايد الإرهاق الذي يشعر به شعب غزة وشعب إسرائيل على السواء، والإلحاح أخيرا لأننا يجب ألا نخرج عن مسار الانتخابات الفلسطينية المقرر إجراؤها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

وبالنسبة لنا، الفرصة السانحة الآن، كما يقال، تحسَب بالأشهر وليس بالسنوات. ومن ثم يجب علينا أن نزيد جهودنا المبذولة لتيسير استئناف المفاوضات السياسية التي من شأنها أن تؤدي إلى سلام شامل. وبالنسبة لنا، ليس وجود إسرائيل وأمنها موضوعا للتفاوض. غير أننا ملتزمون بنفس القدر من التصميم على تحقيق الطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني ومن رأينا أنه لا يمكن الجمع بين هذين الهدفين إلا بتأسيس دولة فلسطينية ذات سيادة.

وللنجاح في هذا المسعى، يجب على الزعماء أن يدفعوا بالسلام قدما. وقد قال أصدقاؤنا ذلك. غير أنه لا بد من إيلاء أكبر قدر من الاهتمام للعنصر الثاني. فمن الضروري بنفس الدرجة أن يؤمن الشعبان بإمكانية السلام. فهما الآن عادا لا يؤمنان به. ومن الضروري أن تتخذ تدابير فورية في الميدان لتهيئة الأوضاع الصحيحة لإجراء المفاوضات.

واستمرار السياسات الإسرائيلية الاستيطانية يقوض بشكل يومي مصداقية الجهود الرامية إلى تحقيق حل دائم بفرضها الأمر الواقع على الأرض وإصرارها على شطر

الضفة الغربية إلى جزأين وعزل القدس الشرقية تماما. وكما قال الرئيس ساركوزي حين خاطب الكنيست في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، "لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون الوقف الفوري والكامل لأنشطة الاستيطان". ويجب على حكومة إسرائيل أن تستمع لهذه الرسالة، هذه الرسالة الودية: إن مواصلة الاستيطان هي إحدى العوائق الرئيسية في الميدان التي تحول دون السلام وتشكل في نهاية المطاف خطرا يتهدد أمن إسرائيل. وقد يصبح البيان الرئاسي المقرر اعتماده في نهاية جلستنا أقوى، في رأيي، إذا أخذ بعين الاعتبار هذه المسألة الضرورية.

وبطبيعة الحال، تهيب فرنسا بالسلطة الفلسطينية أن تواصل بذل جهودها لمكافحة الإرهاب. والإجراءات التي اتخذها في هذا المجال سلام فياض، رئيس الوزراء السابق، جديرة بالإشادة. فالإرهاب والهجمات بجميع الأشكال وتهريب الأسلحة إلى غزة أمور كلها مرفوضة ولا بد من وضع حد لها.

ويقتضي الأمر أيضا الأخذ بنهج إقليمي شامل، من خلال العمل، في جملة أمور، على المسارين اللبناني والسوري من عملية السلام. ويحدونا الأمل أن تُستأنف المفاوضات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل وأن تسوى قضية قرية الغجر ومزارع شبعا بين إسرائيل وحكومة لبنان، برعاية الأمم المتحدة.

زيادة على ذلك، يجب أن تشترك المنطقة برمتها في السعي إلى السلام. ولهذا السبب نكنّ هذا التقدير الكبير لمبادرة السلام العربية التي صدرت في عام ٢٠٠٢. العام ٢٠٠٢! كم ابتعدنا عنه في هذه اللحظة التي تلم بتداعيات سبعة أعوام. يجب أن نفكر في تدابير الثقة والإجراءات التي يلزم أن يتخذها هذا الطرف أو ذاك لتحقيق الأهداف المحددة في المبادرة المذكورة.

الإعداد للمستقبل وللسلام معناه أيضا قبول العمل بالنسبة للماضي دون خوف. ولا يمكننا أن نتجاهل اليوم الادعاءات بانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي تمت ملاحظتها منذ أزمة غزة. وقد أيدت فرنسا إنشاء الأمين العام مجلس التحقيق بشأن الهجمات على مباني الأمم المتحدة في غزة. وقد أشرت أيضا إلى أن فرنسا سوف تؤيد أي تحقيق يُجرى ما دام نزيها ومستقلا ويشمل جميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي بغض النظر عن ضحاياها، سواء كانوا مدنيين فلسطينيين أو إسرائيليين. وفي ضوء النتائج التي توصل إليها مجلس التحقيق وأُبلِغنا بها من فورنا، سوف يتعين علينا النظر في هذه المسألة في غضون الأيام القليلة المقبلة.

رسالتي الأخيرة تتمثل في أن من الضروري تقوية الالتزام من جانب المجتمع الدولي. فلا يمكن لغير هذا الالتزام أن يضمن استئناف مفاوضات السلام الجدية ونجاحها السريع. وهذا الالتزام وحده هو الذي يوفر للأطراف ضمان الامتثال الفعال لأحكام الاتفاق الذي يُتوصل إليه، بفضل المساهمات المباشرة لبلدان ثالثة على هيئة عاملين وموارد مالية وضمانات. وأعلم أن الاجتماعات ستكتمل في نهاية هذا الشهر، وننتظر إتمامها بفارغ الصبر.

وقد أعربت فرنسا والاتحاد الأوروبي في مناسبات عديدة عن استعدادهما لدعم المفاوضات وتيسيرها والمشاركة فيها، عند الاقتضاء، لدعم المفاوضات والمشاركة فيها والتفكير في الضمانات التي قد يقتضيها إمكان التوصل إلى حل. وأشير بقدر كبير من الأمل إلى النوايا التي أعلنتها الإدارة الأمريكية الجديدة. وأود أن أؤكد هنا أننا سنكون على استعداد للعمل مع الولايات المتحدة لإيجاد دينامية جديدة، ولكنها لا يمكن أن تنتظر أكثر من ذلك.

قلت في البداية إن الأمر عاجل، وفي ذلك السياق، وفي ضوء جميع الحجج التي حاولت تأكيدها، نقدم دعمنا

الكامل لخطة تنظيم مؤتمر دولي جديد بشأن الشرق الأوسط هذا العام، على النحو الذي اقترحه الاتحاد الروسي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الرايت أونرابل السيد ديفيد ميليباند، عضو البرلمان، ووزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيد ميليباند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): تعرب المملكة المتحدة عن ترحيبها الحار بهذه المناقشة، ونتقدم بالشكر للاتحاد الروسي على أخذه زمام المبادرة بافتتاحها. كما نشكر الأمين العام على كلماته البالغة القوة اليوم.

تأتي هذه الجلسة قبل أسبوع واحد فقط من بدء سلسلة مكثفة من الزيارات إلى واشنطن، حيث تفي إدارة الولايات المتحدة الجديدة بالتزامها بتوفير القيادة اللازمة للتعامل مع كل من افتقار الإسرائيليين إلى الأمن وافتقار الفلسطينيين إلى الدولة. ولا يتمثل دورنا اليوم في مجرد ذكر المواقف الوطنية. بل يتمثل في توحيد التزامنا بالقول والعمل بدعم إعداد خطة جديدة للسلام.

بعد ٦١ عاما من الهدنة المؤقتة والحروب الدامية، يمكن للصراع في الشرق الأوسط أن يبدو أحيانا وكأنه لا مفر من استمراره، على الأقل لسنوات قليلة أخرى، وأن أفضل ما يمكننا أن نأمل فيه هو ألا يتدهور أكثر من اللازم. ولكن هذا المنطق ليس خطأ فقط، بل هو خطير. ذلك أن الصراع يمكن أن يتفجر من جديد في أي وقت.

وقد أظهرت حرب غزة مدى قرب الصراع من السطح في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكان القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) إنجازا تم التوصل إليه بشق الأنفس وأرسى الأساس لإنهاء الصراع في غزة في شهر كانون الثاني/يناير. غير أنه توجد، كما سبق أن قال كثير من المتكلمين، شواهد دامغة على أنه لم ينفذ بعد تنفيذا كاملا.

ولا يزال يتعين القيام بالمزيد من العمل، من أجل إعادة فتح المعابر وإيصال المساعدة الإنسانية وإنهاء تهريب الأسلحة. ومما له صلة بمداولاتنا أنه لا يستفيد من هذا الفشل إلا الملتزمون بالعنف. وهناك أيضا مسائل معلقة أخرى ناشئة عن حرب غزة، بما فيها تقرير مجلس التحقيق الذي أنشأه الأمين العام والمعني بالهجمات على مباني الأمم المتحدة. ونتطلع إلى قيام الحكومة الإسرائيلية بإجراء تحقيق في كل حادث من هذه الحوادث في ضوء نتائج التحقيق.

وفي الوقت نفسه، لا تزال الضفة الغربية في وضع سيء من الناحية الاقتصادية. والسلطة الفلسطينية تنقصها الأموال، وتشييد المستوطنات الإسرائيلية مستمر بالاقتران بإعمال الهدم وإقامة المستوطنات في القدس الشرقية، مما يشكل خطرا كبيرا على السلم بشكل خاص. وفي الوقت نفسه، لا تزال الصواريخ تسقط على البلدات الإسرائيلية – وإعادة تسليح حزب الله تتناقض مع القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وإيران تستغل بؤس الفلسطينيين في المضي قدما بأهدافها. لذلك فإن الأمين العام كان محقا في ملاحظاته هذا الصباح عندما أشار إلى أن هناك أزمة ثقة.

لقد قال الرئيس أوباما إن الوضع الراهن لا يمكن استدامته. وعلينا أن نأخذ ذلك على محمل الجد. فقد استمدت القوى المدمرة في الشرق الأوسط القوة من التقاعس المتصور، أو من المبادرات الفاشلة للمجتمع الدولي. ومن دون دافع حاسم من أجل السلام، سيكون هناك اتجاه نحو المزيد من الحرب.

إن المجلس لا ينقصه التوافق في الآراء بشأن أي حل. ونحن نتقاسم شغف واقتناع زملائنا الفرنسيين للبدء بذلك. فالشكل العام للمسألة ما برح واضحا لفترة من الوقت،

ألا وهو سلام شامل قائم على دولتين وحدود متفق عليها على أساس حدود ١٩٦٧، والقدس عاصمة للدولتين، وإيجاد تسوية عادلة لمسألة اللاجئين. وكما أوضح معالي وزير خارجية تركيا، فهذا كله يشكل عاملا حفازا لحل المسائل الأخرى التي تفصل إسرائيل عن جيرانها.

كذلك ليس هناك الكثير من الجدل إزاء التدابير القصيرة الأجل التي تولد الأمل لدى الناس في إسرائيل والأراضي الفلسطينية. إن الفلسطينيين يريدون أن يروا تجميدا لكل النشاط الاستيطاني، في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية على حد سواء، وفقا لالتزامات خريطة الطريق، وأن يروا فتحا للمعابر المفضية إلى غزة، ليس أمام المساعدة الإنسانية فحسب، بل أيضا أمام عملية إعادة الإعمار وحركة الناس والتجارة كما نص على ذلك القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ويريدون أيضا أن يروا السلطة الفلسطينية ممولة تمويلا مناسبا من لدن جميع المانحين لها. والمملكة المتحدة تعتقد أنهم محقون في طلب هذه الأشياء.

أما الإسرائيليون فيريدون أن يروا نهاية لخطر الإرهاب وإطلاق سراح جيلعاد شاليط. وهم أيضا محقون في مطالبهم. إن ما نفتقده هو تشاطر الإرادة السياسية واستدامتها للتغلب على العقبات؛ والآن حان الوقت للعثور عليه – ربما كان الوقت قد تأخر جدا في نظر الكثيرين، ولكن الأمر ملح على الرغم من ذلك.

وفي هذا السياق، فإن إنشاء حكومة إسرائيلية جديدة يكتسي أهمية إضافية. فرئيس الوزراء نيتانياهو يترأس حكومة انبثقت من عملية ديمقراطية. والمملكة المتحدة ترحب بالتزاماته العلنية بالمسارات السياسية والاقتصادية والأمنية، وهي التزامات أكدها مرة أخرى اليوم. وإحراز تقدم على كل مسار من هذه المسارات أمر حيوي يلزم التخطيط له بدقة ويتطلب الدعم.

وفي نفس الوقت، فإن إسرائيل لديها شريك راغب في المفاوضات يتمثل في شخص الرئيس عباس. والفلسطينيون يحتاجون إلى حكومة. وإذا لم تتوصل المحادثات التي ترعاها مصر بشأن المصالحة الفلسطينية إلى نتيجة، سوف نتطلع حينئذ إلى حكومة جديدة تتشكل بالتزام واضح بالمضي لتحقيق مصالح الشعب الفلسطيني سلميا، كما يتوخاه القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، بتصميم على تحسين حياتهم اليومية قبل الانتخابات الفلسطينية. وهذا أيضا يحتاج إلى دعم.

ولكن لا يمكن للإسرائيليين والفلسطينيين إبرام هذه الصفقة وحدهم. فإسرائيل تحتاج إلى سلام مع العالم العربي برمته وإلى التعاون مع الفلسطينيين. والفلسطينيون يحتاجون إلى دعم من العالم العربي وتنازل من إسرائيل. هذا هو الحل الذي نحتاج إليه، الحل الذي أجمعت عليه ثلاث وعشرون دولة، وتجسده مبادرة السلام العربية التي حصلت أخيرا على الاعتراف الذي تستحقه. ونشيد برؤية والتزام الراعي الرئيسي لها، الملك عبد الله، عاهل المملكة العربية السعودية. ونرحب بتصميم الملك عبد الله، عاهل الأردن، على الدفع بأهداف المبادرة قدما وبفكره الجديد.

إن مبادرة السلام العربية في الواقع وديعة عربية لا بد من أن تقابل بمثلها. والمملكة المتحدة تفخر بأنها تقوم بدورها مع البلدان الأوروبية الأخرى ليس فقط في الدعوة إلى حل إقليمي لجميع المسائل المعلقة، بل بأنها تعمل أيضا على دعم الاستراتيجيات الاقتصادية والأمنية للسلطة الفلسطينية. وما من مسألة سوف تحفز الأوروبيين أكثر من إتاحة الفرصة لدعم حملة من أجل السلام في الشرق الأوسط. والوديعة الأوروبية مع جميع الشركاء، التزام راسخ بأن تكون قوة دافعة من أجل المساعدة العملية – المال والتدريب والناس والالتزام نحو جميع الأطراف في سعيها إلى الإعداد لصفقة نهائية ثم تنفيذها.

وهناك وديعة روسية أيضا – الالتزام بالعمل من أجل عقد مؤتمر دولي لدعم خطة سلام ودوركم في مجموعة ٣+٣، ودوركم في هذا المجلس في كفالة تقيد إيران بالتزاماتها بعدم انتشار الأسلحة النووية.

ومنذ أن اجتمعنا في المرة الأخيرة في كانون الثاني/يناير، ما برحنا في ما نعتبره نمط البقاء في نفس المكان. وهذا أمر يمكن تفهمه. ولكن هذا، أيضا، تعبير ملطف. أما بالنسبة لشعوب المنطقة فإنه وقت ضائع، ومن يعتقد أن نمط البقاء في نفس المكان يمكن أن يستمر إلى الأبد، فإنه يرتكب خطأ جسيما. وشعوب المنطقة لا تحتاج إلى عملية جديدة. إنها تحتاج إلى الثقة التي تأتي من خطة مقترنة بجدول زمني والتزام لترجمتها إلى واقع ملموس. ورسالتنا إلى الإسرائيليين والفلسطينيين والمنطقة يجب أن تكون واضحة وغير مجزأة. إننا نؤيد السلام ونتوقع السلام. والتحديات التي أمامنا هي تحديات كبيرة حقا. والأمر سيحتاج إلى قرارات جريئة من جميع الأطراف، ولكن عواقب التقاعس ستكون أشد قسوة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد برونو ستاغنو أوغارتي، وزير خارجية كوستاريكا.

السيد ستاغنو أوغارتي (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): مرة أخرى، يجتمع مجلس الأمن لمناقشة مسألة كان قد قيل كل شيء بشأنها. وثمة بضع حالات استرعت كل هذا الاهتمام، وأدت إلى عقد العديد من الجلسات، وتعبئة العديد من الجهات الفاعلة وولدت الكثير من مشاعر خيبة الأمل والإحباط، كالحالة في الشرق الأوسط. إننا نواجه مقبرة من الفرص الضائعة في منطقة من العالم عريقة التاريخ. غير أنه يتعين علينا ألا نتراجع، بل على النقيض من ذلك، علينا الاستمرار في المضي قدما. وتحقيقا لتلك الغاية، نثق بأن المناقشة التي دعانا إليها الاتحاد الروسي سوف تفضي إلى قيمة مضافة.

يعتقد بلدي أن على المجتمع الدولي أن يصر على انخراط الأطراف المعنية مباشرة في التفاوض وعليها أن تقبل منذ البداية أن أي حل نهائي قطعي لن يعطيها كل ما تصبو إليه أو كل ما تطالب به، ولا يعطيها حتى ما تعتقد أنه منصف. لقد حان الوقت للتخلي عن المواقف المتصلبة القائمة على الماضي – فالماضي لم يعد قائما بالنسبة لأي من الطرفين، لأن أكبر إجحاف هو ذلك الإجحاف الذي لا يزال مستمرا منذ ما يزيد على ستة عقود. لقد عشنا طيلة ستة عقود في سوء فهم ومواجهات وتراجع وتحرر من الوهم، وفي بعض الأحيان تخلل تلك الفترة فصول إضافية أو بعض التقدم الذي حملنا على الاعتقاد بأن السلام لا يزال ممكنا. لقد انقضت ستة عقود من التعصب والعنف على كلا الجانبين مما حرم الشعبين من الحق في العيش في منأى من الخوف.

ونعرف جميعا أن هناك العديد من العقبات أمام الطريق إلى السلام؛ البعض منها يبدو هائلا ولا يمكن التغلب عليه. ولكن لا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن تصرف أي من الطرفين يمكن أن يؤثر على تصرف الطرف الآخر، وإن كان لا يمكن أن يبرره. وبالتأكيد، فإن كوستاريكا لا تتجاهل العلاقة المتبادلة بين جميع العناصر الأساسية في اتفاق الوضع النهائي. فكل عقبة وكل عنصر يستحق اهتمامنا الكامل، ولكن أولا وأخيرا ينبغي أن ينصب الاهتمام على الطرفين المعنيين مباشرة: إسرائيل وفلسطين.

إن كوستاريكا مقتنعة بأن السلام الوحيد الممكن إحلاله هو ذلك السلام الذي يتفق عليه الطرفان، مع وقوف المجتمع الدولي بقوة خلفهما والتحقق من نجاح المفاوضات. ومع ذلك، لا بد للمجتمع الدولي من أن يلتزم بحل

ولا يعتبرها فرصة لكسب نقاط دبلوماسية وتجديد أمجاد الماضي، أو إمكانية تحقيق بعض المنافع الشخصية أو حتى الاحتفاظ برسالة ائتمان يمكن صرفها في لعبة شطرنج في المستقبل.

بينما نراهن جميعا على نجاح المجموعة الرباعية، يعتقد بلدي أن الوقت قد حان للتسليم بأن خريطة الطريق تنجرف نحو الهاوية. إنها خريطة طريق لا تفضي إلى أي اتجاه. إنها عبارة عن خط سير رحلة تتضمن مراحل ونقاط توقف، ولكنها لا تحتوي على هدف واضح أو وجهة واضحة. لهذا، تعتقد كوستاريكا أن عملية خريطة الطريق برمتها ينبغي تناولها من منظور آخر - أو بعبارة أخرى، البدء من منظور مرحلتها النهائية. إن معايير وتصورات أي حل نهائي يجب أن توضع بدقة وأن تكون معروفة منذ البداية وواضحة كل الوضوح. والوجهة النهائية يجب الاعتراف بها بوصفها ضمانا للاتفاقات الوسيطة والمؤقتة اللازمة التي سوف تعزز الحل النهائي وتجعل العملية لا رجعة فيها. يجب على الجميع الالتزام بتحقيق الهدف النهائي. وبخلاف ذلك، ستواصل المجموعة الرباعية الدوران حول نفسها وستبقى مُضَلَّلَة.

وبالمثل، ونظرا لأنه في الجوار المباشر وما بعده يوجد عدد كبير جدا من العناصر التي ترغب في عرقلة العملية، ليس هناك ما يدعو إلى أن تتضمن المفاوضات النهائية مسائل ليست جوهرية، ولكنها صعبة ومؤثرة على هذه العملية، إن لم تكن قادرة على حلها. فهذا المنطق المغلوط أعطى الذين يستغلون التعصب والعنف فرصا كثيرة جدا لتخريب السلام.

وما برحت أُطر المفاوضات التدريجية فخا غالبا ما وقعت فيه الآمال المحبطة. وذلك هو السبب الذي يضاعف من أهمية أن تكون الخطوط العريضة للنتيجة النهائية معروفة مسبقا. لقد فهمت كوستاريكا هذا عندما اعترفت بدولة فلسطين في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، وهي بذلك دفعت دينا تاريخيا، خصوصا لأنها كانت من بين البلدان الـ ٣٣ التي صوتت لصالح قرار التقسيم (قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢)). ولقد حان الوقت للمجتمع الدولي - بدءا بالبلدان الـ ٣٣ وعدد منها ممثَّل في هذه القاعة - أن يعترف بوجود دولتين وأن يدعم التوصل إلى حل سلمي نهائي لحالة ولَّدت بالفعل أكثر مما ينبغي من التعصب والعنف وتستدعي أن تُطوى على وجه السرعة بما يتفق مع المصالح العليا للطرفين.

إننا بهذه البادرة الجريئة سنعزز الحكومة الديمقراطية للرئيس عباس ونعطيها مكانة متجانسة أكثر مع الأطراف الأخرى في النزاع. وبهذه الطريقة يمكنها، بالنيابة عن الشعب الفلسطيني وجنبا إلى جنب مع إسرائيل، أن ترسم الطريق نحو مستقبل خال من العنف بالنسبة لشعبها وللمنطقة بأسرها. ويمكن لهذه البادرة السياسية أن تغدو رمزا قادرا على بلورة الواقع.

لقد آن أوان تسمية العناصر الأساسية للصراع بأسمائها الصحيحة، ودعم الأطراف في التوصل إلى اتفاقات دائمة ونهائية وملموسة وقابلة للتحقق. ولا بد لنا من استرجاع تلك الروح التي اتسمت بها الجهود السابقة. ويجب علينا أن نوجه اهتمامنا إلى الأطراف المعنية وجيرانها في المنطقة، حيث أن تلك الأطراف هي الأكثر معاناة من عواقب الصراع. فكلما ازداد اشتراك الأطراف المعنية في تحديد عناصر مبادرات السلام، أصبح التزامها بالتنفيذ السريع والفعال أقوى.

ذلك درس تعلمناه نحن في أمريكا الوسطى ويمكننا أن نشهد على صحته. فنحن، شأننا شأن الإسرائيليين والفلسطينيين، كان علينا أن نمر في مخاض المعاناة لنفهم أن الحل يكمن داخل أنفسنا، وأن إبرام الاتفاق يتطلب، في نهاية

المطاف، شجاعة أكبر من الشجاعة المطلوبة للرفض. وفي غضون ذلك، يجب علينا العمل على إفساح المجال لاستمرار وصول المساعدة الإنسانية لسكان الأراضي الفلسطينية المحتلة في الوقت المناسب وتيسير ذلك على الفور بدون عائق. وبالمثل، يجب وقف نمو المستوطنات غير القانونية، وفقا للاتفاقات التي تم التوصل إليها، تفاديا لأي تدبير من شأنه أن يغير الطابع الديمغرافي للأراضي المحتلة أو التسبب في تدهور الأحوال المعيشية للفلسطينيين.

كذلك، يجب على فلسطين أن تعزز التدابير المتخذة لمكافحة العنف والتطرف والإرهاب، ويجب عليها أن تبسط سيطرتها على أراضيها.

ونرى أن هناك جهتين لا غنى عنهما في متابعة هذه العملية هما الولايات المتحدة - وخصوصا الآن مع الإدارة الجديدة التي تؤمن بجرأة الأمل والتي ما برحت تربطها صلات بجميع الجهود المبذولة لإيجاد الحل أو المؤيدة لتلك الجهود - والبلدان العربية المعتدلة الجارة للطرفين. وقد استفادت بعض هذه البلدان من أخطاء الماضي وبوسعها أن تصبح شريكا قويا من أجل السلام. وفي جعبة البلدين اللذين وقّعا اتفاقي سلام مع إسرائيل - مصر والأردن - وكذلك المملكة العربية السعودية، الكثير للإسهام به. ولذلك ترى كوستاريكا أن مبادرة السلام العربية إسهام هام في ذلك الصدد.

أود أن أعلق بإيجاز على مشروع البيان الرئاسي الذي انخرطنا في إعداده. إننا سنتحلى بالمرونة حتى لا نحول دون اعتماده. ولكن أود أن أشير إلى أننا كنا نفضل تأييدا وتأكيدا أوضح وأكثر حزما على مبادرة السلام العربية، واعترافا بالمبادرة لماهيتها: على حد تعبير السيد ميليباند ''وديعة ينبغي أن تُقابل بمثلها'' (انظر أعلاه). وكنا نفضل لو كان هناك توجيه أكثر دقة لعمل المجموعة الرباعية وكنا نفضل إعادة ترتيب الفقرات نوعا ما. ولكننا نعرب عن ارتياحنا إزاء قبول طلبنا شطب أي إشارة إلى عملية تحضيرية تتمتع فلسطين بموجبها بالصفات الكاملة للدولة: فبلدي، كما قلت، يعترف فعلا بدولة فلسطين.

لقد آن أوان تحقيق الهدف النهائي المتمثل في دولتين مستقلتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. والوقت قد حان لوضع حد لضروب المفارقة حيث أن الدولة الديمقراطية العربية الوحيدة ترزح تحت نير الاحتلال والقمع الأجنبي. والوقت قد حان لوضع حد لهذه الحالة التي لن تؤدي إن لم تحسم إلا إلى تشجيع المتطرفين وتعزيز الرافضين في طهران من جملة رافضين آخرين.

ولن نكف عن القول إنه في الشرق الأوسط لا يمكن أن يحقق طرف نصرا نهائيا على الطرف الآخر. فالسلام هو ثمرة الجهود التي تبذلها الأصوات التي تنادي بالاعتدال وتقبل بأن تتعايش دولتان مستقلتان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة سوزان رايس، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية، وعضو مجلس الوزراء في حكومة الرئيس أوباما.

السيدة رايس (الولايات المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): نحن ممتنون للأمين العام على تقريره.

بقدر ما أكنّه من تقدير كبير للسفير تشوركن، فإنه لشرف كبير أن تتبوأ، معالي وزير الخارجية لافروف، مقعد الرئاسة اليوم. نشكرك على عقد هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن، ونرحب على وجه الخصوص بمبادرة روسيا الدعوة إلى صياغة بيان بنّاء يدلي به رئيس المجلس ويصدر لاحقا اليوم والذي يسعد الولايات المتحدة أن تؤيده.

تؤكد هذه الجلسة لمجلس الأمن الأولوية التي يوليها المجتمع الدولي لتحقيق سلام آمن ودائم وشامل في الشرق الأوسط. ويجب أن يشمل ذلك حل الصراع الإسرائيلي

الفلسطيني القائم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وقد سبق للولايات المتحدة أن أحيت جهودها لتحقيق تلك الرؤية المتمثلة في التوصل إلى سلام شامل بين إسرائيل وجيرانها العرب، وسنستمر في السعي جاهدين لتحقيقها في الشهور المقبلة.

إن الرئيس أوباما ملتزم شخصيا بتحقيق هذا الهدف وهو لا يزال يقود مباشرة الجهود المتعلقة بهذه المسألة. وكما أشار الرئيس في خطابه الأخير أمام البرلمان التركي، فإن الطرفين قد التزما بتلك الأهداف أيضا، في خريطة الطريق وفي أنابوليس. ومصلحتنا لا تكمن في عملية طويلة وتنطوي على إجراءات مطوّلة، وإنما في تحقيق نتائج ملموسة. ويجب ألا نتوقف كثيرا أمام هذه النقطة. إذ أنه يمكن إحراز التقدم الدائم إذا رفعنا أبصارنا وتطلعنا إلى مستقبل يسوده السلام: إلى شرق أوسط تعيش فيه إسرائيل في سلام وأمن جنبا إلى جنب مع جيرانها العرب؛ إلى منطقة يقطف جميع سكانها ثمار السلام.

وكما أشار الرئيس أوباما، فإن الإرهاب وإطلاق الصواريخ التي تستهدف الإسرائيليين الأبرياء هما ببساطة أمران لا يُحتملان. كما أن المستقبل الخالي من الأمل ومن الفرص للفلسطينيين لا يُحتمل. ولبلوغ تلك الغاية، أنهى المبعوث الخاص لحكومة بلدي إلى منطقة الشرق الأوسط، السناتور جورج ميتشل، وهو شخص متميز وذو عزم، أنهى مؤخرا زيارته الثالثة إلى المنطقة. وهو يعمل بشكل مكثف مع الإسرائيليين والشركاء العرب، وكذلك مع أصدقائنا في المجتمع الدولي كله، من أجل هدف واضح جدا: وهو المساعدة على تهيئة الظروف للتوصل إلى حل سلمي للصراع وإقامة دولة فلسطينية مستقلة تتوفر لها مقومات الحياة.

ويهدف عمله، بالإضافة إلى المضي قدما مع الطرفين، إلى منع أي اندلاع للعنف من جديد مما قد يزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة ويعرقل جهودنا الجماعية ويتسبب في إزهاق المزيد من أرواح المدنيين الأبرياء. ولتحقيق مزيد من التقدم في هذه المسألة، سيجتمع الرئيس أوباما مع قادة رئيسيين في المنطقة خلال الأسابيع القليلة القادمة. ونتطلع بشغف إلى تلك المحادثات البنّاءة، ونتطلع إلى مناقشة السبل التي يمكن للمجتمع الدولي من خلالها دعم هذه الجهود مع شركائنا في المجموعة الرباعية وغيرها من الأصدقاء والحلفاء. وتظل المجموعة الرباعية أكثر الأدوات فعالية لتعزيز مشاركة المجتمع الدولي في الجهود المبذولة لإحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط.

وإذ نتحرك نحو تهيئة مناخ مؤات لمفاوضات مجدية، يجب على جميع الأطراف أن تفي بالتزاماتها بموجب خارطة الطريق. ويجب على السلطة الفلسطينية مكافحة الإرهاب والتحريض الموجهين ضد إسرائيل. ولقد وفرت الولايات المتحدة وشركاؤها التمويل والتدريب لإصلاح قوات الأمن الفلسطينية التي أظهرت مؤخرا حرفيتها وفعاليتها على نحو يثير الإعجاب.

وإسرائيل، من جانبها، يجب عليها وقف النشاط الاستيطاني وتفكيك المواقع الأمامية التي أقيمت منذ آذار/مارس ٢٠٠١. ويجب على إسرائيل أيضا السماح للفلسطينيين بحرية الحركة والمزيد من المسؤوليات الأمنية والوصول إلى الفرص الاقتصادية.

وعلى جميع الدول في المنطقة الآن أن تدرس الخطوات التي يمكنها اتخاذها لتهيئة أجواء تساعد على رعاية مفاوضات ناجحة. وذلك أحد الأسباب وراء اعتزامنا إدماج مبادرة السلام العربية في نهجنا. ومن هذا المنطلق، فإننا نرحب بالملاحظات التي أبداها الملك عبد الله عاهل الأردن خلال زيارته الأخيرة المثمرة إلى واشنطن. وكما قال، فإنه لا يمكن ترك الولايات المتحدة لتؤدي جميع الأعمال الصعبة

بنفسها وإن البلدان الأخرى، بما فيها الأردن، ينبغي أن تبذل كل ما في وسعها لدعم جهودنا المشتركة.

كما يجب علينا العمل معا لدعم السلطة الفلسطينية دعما كاملا إذ تواصل جهودها لتحسين معيشة عامة الفلسطينيين في أنحاء الضفة الغربية وغزة. وهي تقوم بذلك من خلال برامج لا حزبية شفافة. ولقد اعتمد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالفعل الضوابط المالية وتلك المتعلقة بالميزانية التي قدمتها السلطة لمراقبة أوجه إنفاق مبلغ ١,٧ بليون دولار حصلت عليه من جميع المانحين في عام ٢٠٠٨. ويجب على المجتمع الدولي مواصلة دعم القيادة الفلسطينية الشرعية. وتتحمل الدول في المنطقة مسؤولية خاصة.

ولابد أن يكون الرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض والسلطة الفلسطينية قادرين على أن يظهروا للشعب الفلسطيني أن المفاوضات، وليس الإرهاب والعنف، هي الطريق إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة لديها مقومات البقاء.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أنتقل إلى مبادئ المجموعة الرباعية: نبذ العنف والاعتراف بإسرائيل واحترام الالتزامات السابقة. والولايات المتحدة تأمل في أن يدرك جميع أعضاء الأمم المتحدة، وبخاصة الدول العربية، ما تمثله هذه المبادئ. فهي اللبنات الأساسية للدولة الفلسطينية المستقبلية. ولن تؤدي المصالحة الفلسطينية بشروط لا تقر مبادئ المجموعة الرباعية سوى إلى تأخير اليوم الذي سيشهد تحول التطلعات المشروعة للفلسطينيين في قيام دولة إلى واقع.

وتقدر حكومة بلادي أيضا ريادة مصر في المنطقة ودعمها للسلام. ويجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك دول المنطقة، أن تعمل معا لكفالة إنهاء التهريب غير القانوني للأسلحة والذخائر إلى غزة خشية أن تعيد حماس بناء ترسانتها وتشعل المزيد من الصراع. ونحن نؤيد بشدة إعادة فتح معابر غزة الحدودية بطريقة مستدامة ومستمرة وخاضعة للمراقبة مع وجود نظام رصد مناسب يتضمن مشاركة دولية ومشاركة السلطة الفلسطينية. ويمكن تحقيق ذلك عبر إجراء حوار يركز على تلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة. ولن يحدث ذلك من خلال الترويع الإرهابي والعنف.

وعلى صعيد آخر، فإننا نتطلع أيضا إلى الانتخابات الوشيكة في لبنان والتي يجب أن تكون حرة ونزيهة وألا يشوبها العنف والتخويف وألا تخضع للتأثير الخارجي. ويتعين علينا مواصلة دعم تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذا كاملا لحماية السيادة والاستقلال اللذين حصل عليهما لبنان بشق الأنفس. ويجب علينا مواصلة الإصرار على إنهاء تهريب الأسلحة ونزع سلاح جميع الميليشيات في لبنان، بما في ذلك حزب الله.

وينبغي أن يكون دورنا جميعا مساعدة الأطراف على المضي قدما في سعيها إلى تحقيق السلام وألا نفعل شيئا يعوق جهودها. ويجب علينا أن نتجاوز بنظرنا غبار المعركة وأن نتفادى الإغراءات السهلة بتبادل الاتهامات وإضمار الضغائن. ولا بد أن نركز معا على صياغة رؤية مشتركة للسلام والأمن. والمهمة جسيمة. فأفعالنا ستساعد في تحديد نوعية المستقبل الذي سيرثه أطفال الشرق الأوسط، وما إذا كان يمكنهم أن يتطلعوا إلى مستقبل مفعم بالأمل والرخاء، أو أنهم سيجبرون على تحمل جولة مؤسفة تلو الأخرى من إراقة الدماء والأزمات وعدم الاستقرار والإرهاب.

في الماضي، كرس زعماء ثاقبو البصيرة مثل أنور السادات وإسحاق رابين والملك حسين عاهل الأردن أنفسهم بشجاعة وتفان لقضية السلام. والسؤال الذي يواجه جيلنا بسيط وشديد الوضوح: هل سيضعنا التاريخ في صفوف الذين يسمحون للكراهية والظلم بالاستمرار أو

ما إذا كان التاريخ سيشرفنا بمكان في معسكر صناع السلام. ولقد حددت الولايات المتحدة خيارها. ونطلب منكم جميعا الوقوف معنا. ولندعم معا السلام الدائم.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد شينتارو إيتو وزير الدولة للشؤون الخارجية في اليابان.

السيد إيتو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): باسم حكومة اليابان، أعرب عن عميق تقديرنا لحكومة الاتحاد الروسي على تنظيم هذه الجلسة المهمة. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا لما قام به الأمين العام والمجموعة الرباعية من عمل حتى الآن.

لقد بلغت عملية سلام الشرق الأوسط منعطفا دقيقا في ظل حدوث تطورات سياسية جديدة على جبهات كثيرة. وترى اليابان أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل الاضطلاع بدور بناء في عملية السلام في الشرق الأوسط.

ونأمل صادقين أن تسعى الحكومة الإسرائيلية الجديدة من أجل إحلال سلام في الشرق الأوسط، يستند إلى حل الدولتين. وندعو الحكومة الإسرائيلية بقوة إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب خريطة الطريق وقرار مجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨). وتتوقع اليابان أن تسعى حكومة إسرائيل إلى تحقيق سلام في الشرق الأوسط بالتغلب على العقبات الحالية بالتعاون مع المجتمع الدولي.

إن تحسين الظروف الإنسانية في غزة يمثل أولوية قصوى بالنسبة لنا جميعا. ومن هذا المنطلق، لا بد من إبقاء المعابر مفتوحة باستمرار. وفي الوقت نفسه، نحن ندين الهجمات الصاروخية المتفرقة على إسرائيل والتي لا تقوض أمن المواطنين الإسرائيليين فحسب، ولكن أيضا جهود تعمير غزة وعملية السلام. وفي هذا المقام، أدعو الطرفين مرة أخرى إلى الوفاء بالتزاماتهما بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

ولتحقيق سلام شامل وعادل ودائم، لا بد أيضا أن تضطلع الدول العربية بدور أكثر فعالية. ومبادرة السلام العربية يمكن أن تكون أساسا متينا لسلام شامل في الشرق الأوسط.

لقد تعهدت اليابان في المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني لإعادة إعمار قطاع غزة، الذي شاركت فيه شخصيا، بتقديم ٢٠٠ مليون دولار في صورة مساعدات للفلسطينيين. واليابان تساعد جهود الفلسطينيين في ظل السلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس عباس على بناء اقتصاد وطني تتوفر له مقومات الاستمرار من خلال مبادرة ”ممر السلام والرخاء“ ومشاريع أخرى بغية إقامة دولة فلسطينية تضم الضفة الغربية وغزة.

واليابان تشارك بنشاط أيضا في عملية السلام في الشرق الأوسط من خلال جهودها الدبلوماسية. وزار وزير الخارجية ناكاسوني المنطقة في الأسبوع الماضي. وقد أكد مجددا في مصر دعمنا الثابت للجهود المصرية من أجل تحقيق السلام استنادا إلى حل الدولتين. كما قام السيد تاتسو أريما، مبعوثنا الخاص إلى الشرق الأوسط، بزيارة إسرائيل والأراضي الفلسطينية في الأسبوع الماضي للمساعدة في تنشيط عملية السلام.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، عقدت سلسلة من الاجتماعات الرفيعة المستوى والتاريخية للجمعية العامة هنا في نيويورك، بحضور زعماء من جميع أرجاء العام، بمن فيهم زعيما إسرائيل والسلطة الفلسطينية، فضلا عن مبعوثنا الخاص، السيد كومورا. وقد شدد الزعماء في الاجتماعات على أنه لا يمكن تحقيق السلام إلا بالحوار والتسامح. وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على أهمية اتخاذ نهج متوازن في السعي إلى السلام. وتوجد عوامل عديدة كامنة وراء الصراعات، مثل الفقر واليأس. وإن اللجوء إلى القوة

لن يكون الحل النهائي لهذه المشاكل. ويلزم أن نساعد على كفالة مستوى معيشة لائق للذين يعيشون في حالات صعبة وأن نعمل على تحقيق الازدهار الاقتصادي وتحسين نوعية التعليم. وقيم مثل التعددية والتنوع الثقافي والتسامح والاعتدال مطلوبة من أجل تحقيق السلام. ويمكن تطوير هذه القيم من خلال الحوار بين الحضارات. وأعتقد أن جهودنا الرامية إلى بلوغ تلك الغاية ستفيد الأجيال المقبلة.

وعلى مدى تاريخنا، تطلعت اليابان دائما إلى التوفيق بين الاختلافات وتعلم التعايش مع الآخرين. وينبغي ألا تؤدي الاختلافات إلى الاستبعاد المتبادل، بل ينبغي بدلا من ذلك أن تكون عاملا حفازا لإثراء أي مجتمع. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن الهدف النهائي للدبلوماسية هو إنشاء مجتمع عالمي يمكن أن تعيش فيه معا وبسلام الشعوب ذات الثقافات والأديان والأيديولوجيات المختلفة.

إننا نأمل أن نكون شريكا موثوقا به لأطراف عملية السلام في الشرق الأوسط. وترى اليابان أنها يتعين عليها أن تضطلع بدور بناء في تحقيق السلام والازدهار في المنطقة. وسنبذل كل ما في وسعنا في شكل تقديم مساهمات مالية فضلا عن الإسهامات الفكرية. وسنحافظ على التزامنا بالحل القائم على وجود دولتين، الذي يمكّن الإسرائيليين والفلسطينيين من العيش جنبا إلى جنب في سلام.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد دافور بوزينوفيتش، وزير الدولة للشؤون الخارجية في كرواتيا.

السيد بوزينوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بتقديم الشكر للأمين العام على بيانه وبالإعراب عن تقدير بلدي للجهود الشخصية التي بذلها في المساعدة على إحراز التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط. كما أود أن أعرب عن امتناننا لوزير الخارجية لافروف ولوفده على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت، التي تركز اهتمامنا على ضرورة تنشيط العمل الدبلوماسي بشأن التوصل إلى السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط.

إن الصراع العربي – الإسرائيلي ما زال، في العديد من جوانبه، الصراع الأبرز في عصرنا. فالتوتر والاضطراب السائدان في المنطقة يتردد صداهما عالميا في أغلب الأحيان. وبالمقابل، لم تكن الديناميات على المشهد الدولي مفضية دائما إلى التوصل إلى حل. ونحن نرى أن هذه اللحظة مناسبة لتوفير السياق والزخم المناسبين، اللذين ينبغي تسخيرهما للتوصل إلى السلام النهائي والدائم.

وفي صميم هذا تكمن عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية. ومع أننا نحترم الطابع الثنائي بشكل أساسي للعملية، فإننا ندرك أيضا أن الدعم الدولي الثابت للعملية ولجهود الطرفين أمر بالغ الأهمية لتهيئة السياق السياسي لإنجاح المفاوضات.

كما ينبغي لنا ألا نغفل البعد الإقليمي للعملية. وتقدر كرواتيا، من جانبها، الجهود التي يبذلها الشركاء الإقليميون المسؤولون نحو إحلال السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط، بما في ذلك مبادرة السلام العربية. ونحن ننوه ونشيد بالدور الذي اضطلعت به الولايات المتحدة في هذا الصدد ونشعر بالتشجيع من المشاركة المبكرة والقائمة على المبدأ لإدارة الرئيس أوباما مع الأطراف الفاعلة الإقليمية، بما في ذلك الفلسطينيون والإسرائيليون على السواء.

جلسة اليوم تعقد في وقت بالغ الأهمية حيث ينبغي أن توجَّه جميع الجهود نحو المحافظة على هذا الزخم وتهيئة بيئة من شأنها أن تمكن الطرفين من مواصلة البناء على التقدم المحرز، بالاسترشاد بمبادئ التفاهم المتبادل الواردة في القرار

١٨٥٠ (٢٠٠٨)، الذي اتخذه المجلس في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

وفي العام الماضي، شهدنا تطور عملية للمفاوضات الشاملة والمباشرة والمركزة على إحراز نتائج بين الإسرائيليين والفلسطينيين وفي الإطار الذي حدد في أنابوليس. وشوهد أيضا افتتاح المسارين الإقليميين الهامين بين إسرائيل وسورية وبين سورية ولبنان. وبالرغم من حالة الجمود الحالية، فإننا لا يسعنا أن نضيع الزخم الذي تحقق. ولذلك نرحب بالمبادرة الروسية لتوفير زخم جديد لعملية جديدة للسلام، على كلا المسارين الإسرائيلي – الفلسطيني والسوري – اللبناني، وبالدرجة الأولى من خلال التحضيرات لعقد مؤتمر موسكو.

وبالنسبة لكرواتيا، يشكل القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) نقطة مرجعية هامة. فهو يركز على أن محادثات السلام لا رجعة فيها، وعلى ضرورة النهوض بالعملية في إطار مبادئ أنابوليس التوجيهية، فضلا عن ضرورة تكثيف الجهود لتعزيز الاعتراف المتبادل والتعايش السلمي في المنطقة. وأود أن أؤكد مجددا هنا على إيماننا بعملية السلام المستمرة المرتكزة على نهج إقليمي وعلى أساس الحل القائم على وجود دولتين – فلسطين الديمقراطية والمسالمة التي تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل الديمقراطية والآمنة – وإيماننا بضرورة زيادة الزخم نحو السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط.

ومن الأهمية بمكان أن تواصل الأطراف الانخراط في مفاوضات مباشرة وجوهرية على جميع الصعد، وأن تحظى بدعمنا الكامل طوال تلك الرحلة. ونحن نسلم بالتحديات التي تواجهها الأطراف في تلك الرحلة، بل وتزداد هذه التحديات الآن في أعقاب الصراع الأخير في غزة والفترة الحساسة للانتقال السياسي. ونرحب بالفرصة التي يمكن أن يتيحها تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة للترتيب لاستئناف محادثات السلام وتدعيمها.

كما ندرك أنه لا يمكن فصل الديناميات الموجودة في غزة عن الصورة الأوسع وعن الجهود الرامية إلى إحلال السلام الشامل. فغزة ما زالت بحاجة ماسة وعاجلة للمساعدة الإنسانية والمساعدة في إعادة الإعمار. وبالرغم من الاستجابات المشجعة التي قدمها المانحون في أعقاب الأزمة، فإننا ندرك أن إعادة الإعمار وتحقيق الانتعاش الطويل الأجل والتنمية في غزة يتوقفان بشكل رئيسي على تهيئة البيئة المستقرة الآمنة، التي تظل بدورها بالغة الأهمية لاستمرار فتح معابر غزة، على النحو المطلوب في القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

علاوة على ذلك، يتسم التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي يتضمن إنهاء تهريب الأسلحة وقدرات حماس وغيرها من الجماعات المسلحة على شن الهجمات ضد إسرائيل، ببالغ الأهمية للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد مجددا على تقديرنا للجهود الدولية والإقليمية، وبخاصة جهود مصر.

لقد أبرزت آثار الأزمة التي وقعت في غزة أهمية تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين. ونحن نؤيد الجهود الرامية إلى بلوغ تلك الغاية وسنؤيد أي حكومة فلسطينية تنبذ العنف وتحترم الاتفاقات والالتزامات السابقة، فضلا عن مبادئ المجموعة الرباعية.

وبينما تظل العمليات السياسية والدبلوماسية مرتبطة ارتباطا لا ينفصم بالحالة على أرض الواقع، فإننا نأمل رؤية تغييرات ملموسة وفقا للالتزامات التي قطعها الطرفان ذاتهما في إطار خريطة الطريق، والتي تم التأكيد عليها مجددا في أنابوليس. كما يحدونا الأمل أن يمتنع الطرفان عن اتخاذ أي تدابير تخاطر بالإخلال بنتائج المفاوضات أو بتبديد الثقة.

وفضلا عن ذلك، نحن ندرك أن التنمية والسلام يعضد أحدهما الآخر وأن التنمية الاقتصادية جزء أساسي من الحل الدائم. وهنا أيضا، ما زالت المشاركة الدولية بالغة الأهمية سواء لتنشيط التجديد الاقتصادي الفلسطيني أو لعمليات الإصلاح، وبخاصة في مجال توفير الأمن وسيادة القانون. وما زالت قدرة السلطة الفلسطينية على بناء مؤسسات موثوق بها وبنية تحتية في مجال توفير الأمن مستعدة وقادرة على مكافحة الإرهاب والفوضى عنصرا أساسيا لبناء الدولة الفلسطينية وتوقعا مشروعا من الجانب الإسرائيلي.

وإننا نفهم، من خلال تجربة شخصية من منطقتنا، أن الفترة الحالية حافلة بالتحديات بالنسبة للجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. وهذا يزيد من أهمية أن يواصل المجتمع الدولي، بما في ذلك هذا المجلس والمجموعة الرباعية، تشجيع الأطراف على الاستمرار في جهودها لتحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، تتعايش فيه دولتان، فلسطين ديمقراطية وسلمية تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل ديمقراطية وآمنة.

وقبل أن أختتم بياني، يود وفدي أن يشكر أيضا الوفد الروسي على إعداده مشروع البيان الرئاسي الذي سنعتمده بعد هنيهة، وأن يشكر الوفود الأخرى على ما أبدته من موقف بناء ومرونة في التوصل إلى هذا النص بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لي ليونغ مينه، الممثل الدائم ونائب زير خارجية فييت نام.

السيد لي ليونغ مينه (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن حكومة فييت نام أود، بادئ ذي بدء، أن أتقدم بالشكر إليكم، سيدي الرئيس، ولحكومة الاتحاد الروسي، على المبادرة بتنظيم هذه المناقشة الهامة للمجلس. ونرحب بحضور الأمين العام بان كي - مون ونشكره على بيانه.

تنعقد هذه المناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، في ظرف حرج يطغى فيه استمرار انعدام الأمن والاستقرار وازدياد التوتر في المنطقة على التطورات الإيجابية التي وقعت مؤخرا. وقد انشرحت صدورنا بازدياد التوافق في الآراء على الصعيد الدولي رفضا للعنف ودعما لحل سلمي؛ وبالنتيجة الإيجابية للمؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني وتعمير غزة، الذي عقد في شرم الشيخ بمصر في مطلع آذار/مارس ٢٠٠٩؛ وبمواصلة الالتزامات بترجمة هذه النتيجة الإيجابية إلى إجراءات ملموسة دعما للخطة الوطنية لإنعاش غزة وتعميرها المبكرين التي وضعتها الحكومة الفلسطينية.

غير أن هذه التطورات الإيجابية لا يمكنها أن تطغى على نطاق ومدى التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي. ونلاحظ بقلق بالغ أن التوغلات العسكرية الإسرائيلية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة والهجمات الصاروخية على المناطق الآهلة بالسكان في إسرائيل لا تزال مستمرة، بعد مضي أكثر من ثلاثة أشهر على إعلان وقف إطلاق النار المؤقت. وبينما يكافح المدنيون الفلسطينيون في غزة من أجل مواجهة العديد من المشاق والمصاعب التي تسببت بها ٢٢ شهرا من الحصار، لا تزال التوترات في الضفة الغربية متصاعدة نتيجة لقيام إسرائيل بتوسيع مستوطناتها غير القانونية وبناء الجدار الفاصل.

ويثبت تكرار دورات العنف والعنف المضاد على مدى السنين بصورة أوضح من أي وقت مضى أن حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي يجب أن يكون حلا شاملا وأن يراعي المصالح والحقوق المشروعة لجميع الأطراف المعنية. وإننا نؤيد الجهود الجماعية للأمم المتحدة، والمجموعة

الرباعية، وجامعة الدول العربية، والبلدان الإقليمية، سعيا إلى حل قائم على وجود دولتين، استنادا إلى المبادئ التوجيهية المعترف بها دوليا مثل خارطة الطريق، ونتيجة مؤتمر أنابوليس، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القراران الأخيران ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وفييت نام على استعداد للانضمام إلى الجهود التي تُبذل لاستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط والمضي بها قدما.

إن الأحداث المأساوية الأخيرة في غزة تسببت بفقدان العديد من الأرواح البريئة، بما في ذلك أرواح النساء والأطفال، وخلقت أزمة إنسانية وأطالت أمدها، وزادت بذلك من صعوبة الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني هناك. ونحث جميع الأطراف المعنية على رفع جميع القيود، وتهيئة كل الظروف الملائمة لتيسير عمليات الإغاثة الإنسانية، والامتثال للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونشيد بوكالات الأمم المتحدة، لا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وغيرها من المنظمات الإنسانية، على شجاعتها في إيصال المساعدة الإنسانية والمساعدة الطارئة إلى أبناء غزة. وبينما نؤكد مجددا موقف فييت نام بأن أي هجوم على المقار الدبلوماسية ومباني الأمم المتحدة مرفوض، فإننا نحيط علما بتقرير مجلس التحقيق، الذي أعد بناء على طلب من الأمين العام ودعوة من مجلس الأمن، ونؤيد التحقيقات لتحديد الجناة.

وتمثل المصالحة فيما بين الفصائل الفلسطينية عاملا هاما لاستدامة عملية السلام في الشرق الأوسط. وإذ نواصل دعمنا للسلطة الوطنية الفلسطينية، فإننا نأمل أن تتصالح جميع الأطراف الفلسطينية قريبا وأن تشكل حكومة وحدة وطنية.

ويسرنا أن نلاحظ الهدوء والاستقرار النسبيين اللذين يسودان لبنان منذ التوقيع على اتفاق الدوحة قبل عام. ونأمل أن تجري الانتخابات البرلمانية المقررة في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ في أجواء مثلى من الأمن والشفافية والنزاهة. ونؤكد مجددا دعمنا لحل يتحقق من خلال الحوار والتعاون استنادا إلى احترام استقلال لبنان وسيادته وسلامته الإقليمية. كما نود أن نؤكد من جديد دعمنا لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

أخيرا، نرحب باقتراح روسيا عقد مؤتمر دولي بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط في موسكو في وقت لاحق من هذا العام. ونشكر الوفد الروسي على عرضه مشروع البيان الرئاسي، الذي نحن على استعداد لتأييده، بمرونة وبروح تعاونية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للمكسيك.

السيد هيلير (المكسيك) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الأمين العام على حضوره هنا اليوم وعلى التقرير الذي قدمه إلينا عن الحالة في الشرق الأوسط. وأود أن أشكر معالي السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي، على عقده لهذا الاجتماع الوزاري الهام بشأن الشرق الأوسط في الوقت المناسب، مع مراعاة الديناميات السياسية الحالية في الدول الرئيسية في المنطقة. وأرحب بحضور الوزراء ونواب الوزراء والممثلين الدائمين المتواجدين معنا هنا اليوم.

تعتقد المكسيك أن وجود دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام، وداخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن، هو الحل الوحيد لإدامة الازدهار والسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين وفي الشرق الأوسط على نحو أعم.

وبتلك الروح، واستنادا إلى ذلك الاقتناع، شاركت المكسيك في الجهود الدولية المبذولة من أجل السلام، لا سيما مؤتمر أنابوليس، الذي بدا واعدا من حيث التوقيت لإحراز التقدم في هذه العملية. وسنواصل دعمنا الفعال لهذه المبادرات، التي ستمكن من التوصل إلى تسوية نهائية لعملية السلام في الشرق الأوسط.

وقد أيدت المكسيك جهود المجموعة الرباعية لتهيئة الظروف الملائمة لاستئناف عملية السلام ومبادرات مجلس الأمن بغية كفالة تنفيذ قراراته ذات الصلة استنادا إلى موقف توافقي. ويود وفد المكسيك أن يعرب عن استعداده الحازم للعمل مع الاتحاد الروسي والمجتمع الدولي بغية تعزيز تبادل الأفكار المبتكرة بشأن وضع استراتيجيات جديدة تمكن من التغلب على العراقيل وإحراز التقدم في عملية السلام بكل ما تتطلبه الحالة من إلحاح.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلت مؤخرا، لا تزال الحالة في الشرق الأوسط حرجة. ونحن نرى نزعات تتناقض مع عملية السلام ومع تحقيق حل دائم للصراعات في المنطقة. وهذه أمور تدعو وفدي إلى الشعور بالقلق. وبوسعنا تأكيد أن الظروف السياسية الضرورية للتوصل إلى تفاهم طويل الأمد غير موجودة في هذا الوقت.

وفي غزة وجنوب إسرائيل، ورغم توقف الأعمال العدائية من طرف واحد، لا تزال ترد أنباء عن اندلاع أعمال عنف في الميدان واستمرار ما يستتبع ذلك من أعمال انتقامية ومن توغل للقوات المسلحة الإسرائيلية في قطاع غزة. وإن صعوبة وصول المساعدات الإنسانية والقيود الشديدة المفروضة على توفر مواد البناء والوقود والنقود تؤدي باستمرار إلى تدهور الظروف المعيشية بدرجة كبيرة، الأمر الذي يولّد الشعور بالإحباط والظلم مما يؤثر تأثيراً كبيراً على طموحات سكان المنطقة والمجتمع الدولي بأسره.

وفي الضفة الغربية ، تفيد الأنباء أيضاً عن وقوع صدامات بين الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين وتوغلات للقوات المسلحة الإسرائيلية وهجمات إرهابية على السكان المدنيين الإسرائيليين الذين يعيشون في المناطق المجاورة. وبالمثل، فإن القيود المفروضة على حرية الحركة للناس الذين يعيشون في تلك المنطقة لا تزال قائمة، وسياسة الهدم والاستيطان في القدس الشرقية والضفة الغربية مستمرة.

إن وفدي يدين مرة أخرى جميع أعمال العنف، لا سيما تلك الموجهة ضد السكان المدنيين، ويحث كل الأطراف على الامتثال لأحكام القانون الإنساني الدولي في جميع الأوقات.

إننا نشكر الأمين العام على موجزه التنفيذي إلى مجلس الأمن عن تقرير مجلس التحقيق في الهجمات على منشآت الأمم المتحدة خلال الصراع الأخير في غزة. ويأمل وفدي أن يعمد مجلس الأمن نفسه إلى دراسة التقرير بالتفصيل في الوقت المناسب.

ونلاحظ في ظل الظروف الراهنة أن عملية السلام قد لا تظل جامدة فحسب، وإنما قد تواجه خطر عودة الوضع إلى ما كان عليه سابقاً، الأمر الذي يتعذر قبوله. وعلى حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية أن تظهرا الإرادة الضرورية لاستئناف المفاوضات في أسرع وقت ممكن ولوضع حد لتصاعد التوتر والعنف الذي اتصفت به هذه المنطقة خلال الأشهر الماضية.

ولا ريب أيضاً في أن الدعم الآتي من الدول المجاورة والمجتمع الدولي بأسره ضروري للتغلب على هذه العقبة أمام عملية السلام. ولبلوغ تلك الغاية، يجب تنفيذ أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القراران ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩) بدون تحفظ.

ويشعر وفدي بالقلق إزاء أن القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط لم تنفّذ تنفيذاً كاملاً. إن صون السلم والأمن الدوليين هو الهدف الأساسي للأمم المتحدة، وقد وافقت الدول الأعضاء على احترام وكفالة احترام القرارات الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف تمشياً مع ميثاق الأمم المتحدة روحاً ونصاً.

وبالمثل، يتعين على كلا الطرفين الامتثال لجميع العناصر الرئيسية في خارطة الطريق وتجنب القيام بأعمال تقوض الثقة وتؤثر على عملية المفاوضات. وفي ذلك الصدد، نأسف على نحو خاص إزاء أن أنشطة إنشاء المستعمرات والهدم والاستيطان تتواصل في الأراضي الفلسطينية لأنها انتهاك لمبادئ خارطة الطريق وتهديد لعملية السلام برمتها.

ومن الضروري أيضاً استمرار الجهود التي تبذل بدعم من حكومة مصر لتحقيق المصالحة بين الفلسطينيين. ولا يمكن إرساء الأسس لعملية سلام تفضي إلى حل نهائي للصراع إلاّ بتشكيل حكومة فلسطينية ديمقراطية موحدة تلتزم بعملية السلام وبمبادئ مدريد وبمبادرة السلام العربية.

والمهم إبراز الحاجة إلى دعم المجتمع الدولي لتحقيق تقدم ملموس في عملية السلام. وتحقيقاً لهذه الغاية، نرحب بالجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية، ولا سيما رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما، بهدف توجيه الأطراف نحو استئناف الحوار. ونحن على ثقة بأن عقد مؤتمر دولي في موسكو، إذا تم، سيساعد في إعادة إرساء الأسس للحوار والتفاوض.

ونرحب كذلك بالالتزام الذي أعاد تأكيده ملك الأردن عبد الله الثاني لصالح الحل الآتي من ٥٧ دولة، مما يظهر أن السلام لا يمكن تحقيقه إلاّ من خلال جهد مشترك. وهو يؤكد أيضاً الموضع المركزي الذي يجب أن تشغله مبادرة السلام العربية في تلك العملية. كذلك نذكّر بأهمية الوفاء بالالتزامات التي قطعت في مؤتمر شرم الشيخ الذي انعقد في آذار/مارس الماضي، وهي التزامات أساسية لإعادة إعمار غزة وعودة سكانها إلى الحياة الطبيعية.

ومثلما قال وفد المكسيك مراراً، لن يكون بالإمكان إعادة الإعمار والوصول إلى المساعدات الإنسانية إلاّ بإنشاء آلية للرصد تضمن وقفاً دائماً لإطلاق النار وفتح المعابر الحدودية وضبط تجارة الأسلحة المحظورة.

وبموازاة ذلك، من الضروري استمرار الجهود صوب تحقيق السلم الإقليمي. إننا ندعو إسرائيل وسورية إلى استئناف محادثاتهما غير المباشرة، تحت إشراف تركيا، ونناشد إسرائيل ولبنان وسورية الامتثال الكامل لأحكام القرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وإن تطبيع العلاقات بين هذه البلدان المتجاورة والانسحاب من الأراضي المحتلة سيكون لهما أثر إيجابي على التسوية السلمية للصراع.

إن أقوى زخم يمكن أن تناله عملية السلام في السياق الراهن يجب أن يأتي من الأطراف المشاركة فيها مباشرة. وتحقيقاً لهذه الغاية، نحث إسرائيل والسلطة الفلسطينية على إجراء حوار بنّاء بدون شروط مسبقة، على أساس الاتفاقات والالتزامات السابقة. ونأمل أن تتهيأ في الأسابيع المقبلة الظروف السياسية لبلوغ ذلك الهدف.

ويتعين على مجلس الأمن أن يكفل اتباع كلا الطرفين للمبادئ التوجيهية التي تتضمنها خارطة الطريق التي ترمي في نهاية المطاف إلى إنشاء دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً.

في الختام، يود وفدي أن يعرب عن تأييده لاعتماد البيان الرئاسي الذي صاغه الاتحاد الروسي، وهو إسهام يأتي تماماً في الوقت المناسب لتعزيز الحوار والتفاوض بهدف تحقيق

سلام إقليمي لأمد طويل. والمكسيك على استعداد لدعم أية مبادرة والمشاركة فيها بنشاط بغية التوصل إلى تسوية دائمة لأحد الصراعات الرئيسية المدرجة في جدول أعمالنا اليوم، صراع يترك وطأته على السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوغندا.

السيد روغندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفدي بكم، سيدي الرئيس، وبالأمين العام وبالوزراء الموجودين هنا في هذه المناقشة عن الشرق الأوسط. إننا نشكركم على تنظيم هذه المناقشة في هذا الوقت وعلى هذا المستوى. وهذا برهان واضح على التزام مجلس الأمن والمجتمع الدولي بالجهود الجارية لحل صراعات الشرق الأوسط وكفالة تحقيق السلم والأمن الدائمين في المنطقة.

ونرحب كذلك بالأمين العام ونشكره على إحاطته الإعلامية عن الحالة عموماً في الشرق الأوسط والتقدم المحرز حتى الآن، وعن التحديات وعن المزيد من العمل الذي يتعين القيام به. وتثني أوغندا على الجهود والمبادرات التي تضطلع بها المجموعة الرباعية ومصر والجامعة العربية وغيرها من الجهات الفاعلة في هذا الصدد.

ولدينا اقتناع بأنه لا يمكن التوصل إلى حل دائم لصراع الشرق الأوسط إلا من خلال المفاوضات والاتفاق بين الأطراف المعنية. وما زلنا ندعم جميع الأطراف في الشرق الأوسط فيما تبذله من جهود لتحقيق سلام شامل استنادا إلى الرؤية المتمثلة في منطقة توجد بها دولتان ديمقراطيتان، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، على النحو المتوخى في القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ونهيب بالحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية أن تظل كل منهما على التزامها بعملية السلام، استنادا إلى الاتفاقات والالتزامات السابقة.

وفيما يتعلق بالحالة في غزة، يجد وفدي انخفاض عدد الحوادث منذ الإحاطة الإعلامية السابقة أمرا مشجعا. ونرحب بالتقرير الموجز للأمين العام ولمجلس التحقيق. غير أنه ما زال يساورنا القلق إزاء بقاء الحالة على هشاشتها. ولا يوجد حتى الآن وقف دائم لإطلاق النار، وما زالت حوادث العنف تقع، وما زالت مستويات المساعدة الإنسانية التي تصل إلى غزة دون ما هو مطلوب بشكل عاجل. وثمة ضرورة ملحة لوقف دائم لإطلاق النار يحظى بالتقيد الكامل، ولوقف تهريب الأسلحة، ولإعادة فتح نقاط العبور، على النحو الوارد في القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

ونؤكد مجددا إشادتنا بمصر والأطراف الأخرى على الدور الذي ما زالت مستمرة في أدائه من أجل تيسير محادثات وقف إطلاق النار بين إسرائيل وفلسطين. كما يساورنا القلق إزاء استمرار الانقسامات بين الجماعات الفلسطينية ونهيب بها أن تحل خلافاتها عن طريق الحوار وأن تتصالح فيما بينها وتكوّن جبهة واحدة.

ونشير مع القلق إلى أنه رغم التعهد بمبلغ ٤,٥ بلايين دولار في آذار/مارس من هذا العام خلال المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني لإعادة إعمار قطاع غزة، لم يتسنّ توفير المواد المطلوبة على الفور للبناء، وذلك بسبب الحصار بصفة رئيسية. لذلك ندعو جميع الأطراف المعنية إلى ضمان احترام تلك التعهدات واستخدامها في برامج إعادة إعمار غزة.

الحالة في سائر الأرض الفلسطينية المحتلة تدعو أيضا للقلق. ونلاحظ من الإحاطة الإعلامية أن هناك زيادة كبيرة في أنشطة الاستيطان سواء في الضفة الغربية أو في القدس الشرقية. ولذلك ندعو إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية.

وفيما يتعلق بلبنان، ترحب أوغندا بالتحسن الذي طرأ على الأحوال السياسية والأمنية. ونثني على الخطوات المتخذة لتحسين العلاقات بين لبنان وسوريا، بما في ذلك إقامة العلاقات الدبلوماسية. ويرحب وفدي أيضا بالتزام القيادة اللبنانية بإجراء انتخابات برلمانية حرة ونزيهة تحدد موعدها في ٧ حزيران/يونيه.

نحن بحاجة ماسة إلى توجيه دفعة جديدة للبحث عن حل للصراع في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، تعرب أوغندا عن تأييدها الكامل للاقتراح المقدم من الاتحاد الروسي بالدعوة، بالتشاور مع المجموعة الرباعية والأطراف الأخرى، إلى عقد مؤتمر دولي بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط في موسكو هذا العام.

أخيرا، تود أوغندا أن تشكر الوفد الروسي على مشروع البيان الرئاسي، الذي تؤيده أوغندا تأييدا كاملا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للصين.

السيد تشانغ يسوي (الصين) (تكلم بالصينية): يشرفني كثيرا أن أحضر هذه الجلسة لمجلس الأمن بشأن الشرق الأوسط بصفتي المبعوث الخاص لوزير الخارجية يانغ جيتشي. وأود أن أشكر حكومة الاتحاد الروسي على هذه المبادرة، وأن أشكركم شخصيا، سيدي الرئيس، على ترؤسكم جلسة اليوم. وأتوجه بالشكر أيضا للأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية عن الحالة الراهنة في الشرق الأوسط.

لقد كان القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي اتخذه مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير من هذا العام، نتاج جهود مضنية بذلتها جميع الأطراف، فحقق وقف إطلاق النار بين الإسرائيليين والفلسطينيين وهيأ الأوضاع الملائمة لاستئناف عملية سلام الشرق الأوسط. غير أن من دواعي الأسف أن القرار لم ينفذ تنفيذا شاملا أو فعالا. وينبغي أن تفتح إسرائيل المعابر الحدودية المؤدية إلى غزة لتسهيل جهود إعادة الإعمار وتحسين سبل وصول اللوازم الإنسانية إلى غزة تخفيفا للأزمة الإنسانية هناك. كما ينبغي أن تضع إسرائيل حدا لتشييدها المستمر للمستوطنات في الضفة الغربية. وينبغي أن تعزز فلسطين وحدتها الداخلية وعملية المصالحة. ويجب على الطرفين المعنيين أن يتجنبا استخدام القوة ويمنعا وقوع الخسائر بين صفوف المدنيين ويكفلا تنفيذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

إن التفاوض السياسي هو الطريق الوحيد المؤدي إلى السلام الدائم في الشرق الأوسط؛ أما استخدام القوة فلن يحققه. بل على العكس من ذلك، لن تؤدي حلقة العنف إلا إلى تفاقم الكراهية وإلى المجابهة. وتمر الحالة في الشرق الأوسط الآن بمرحلة حرجة جدا. ونرجو أن تتمسك الأطراف المعنية بتصميمها على تسوية المسألة من خلال المفاوضات السياسية وأن تمتنع عن أي عمل من شأنه تقويض الثقة المتبادلة والمصالحة، توطئة لخلق الأوضاع الملائمة لاستئناف المفاوضات.

في صميم مشكلة الشرق الأوسط تكمن القضية الفلسطينية. ويتمثل الحل النهائي للقضية الفلسطينية في تحقيق الرؤية المتعلقة بدولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام. وينبغي أن تستمر الأطراف المعنية في التصرف انطلاقا من الروح المتجسدة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وأن تتمسك بمبدأ الأرض مقابل السلام وبالحل القائم على أساس الدولتين. وينبغي أن تعمل على التحقيق المبكر للمصالحة بين إسرائيل وفلسطين، وإنشاء دولة فلسطين المستقلة، والتعايش السلمي بين العرب واليهود. ونرجو أن لا تغيب عن بال كل من إسرائيل وفلسطين المصالح الأساسية لشعبيهما وأن تتخذا الخيار الصحيح.

ويتوقف التوصل على سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط على حل جميع المشاكل ذات الصلة في المنطقة. وتشكل المفاوضات بين سوريا وإسرائيل وبين لبنان وإسرائيل عناصر هامة من عملية السلام في الشرق الأوسط. وينبغي تشجيعها كجزء من نهج كلي. وفي الوقت ذاته، ينبغي التصدي أيضا على النحو الملائم للمشاكل المتفجرة الأخرى في المنطقة من أجل تهيئة بيئة خارجية مواتية لعملية السلام.

ولا يمكن لعملية السلام في الشرق الأوسط أن تنجح بدون مساعدة ودعم المجتمع الدولي، الذي ينبغي أن يواصل تقديم دعمه لتنمية فلسطين وأن يفي على الفور بالتزامه بإعادة الإعمار في غزة. وينبغي للأطراف المعنية أن تتمسك بالعدالة وأن تعزز الوساطة بينما تنظر في الوقت ذاته في إنشاء آلية متعددة الأطراف واسعة التمثيل ومتوازنة وفعالة لتوفير الإشراف على عملية سلام الشرق الأوسط وتقديم الدعم لها.

وتعرب الصين عن تأييدها للجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية. ونرحب بأي مبادرة تسهم في عملية السلام في الشرق الأوسط. ونؤيد اقتراح روسيا عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط في موسكو.

وتعلق الصين دائما أهمية كبيرة على مسألة الشرق الأوسط وهي ملتزمة بتعزيز عملية السلام هناك. ويعمل القادة الصينيون بقوة على تشجيع السلام والمفاوضات في المنطقة من خلال اتصالاتهم المتواترة مع زعماء البلدان المعنية.

قبل أسبوعين قام وزير الخارجية الصيني يانغ جيتشي بزيارة إلى مصر وفلسطين وإسرائيل وسورية، حيث أجرى تبادلا متعمقا للآراء مع قادة تلك البلدان ومع الأمين العام لجامعة الدول العربية بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط. وقد طرح مقترحات الصين بشأن كيفية النهوض بعملية السلام في الشرق الأوسط وقدم المزيد من المساعدة لفلسطين من أجل جهودها في إعادة الإعمار.

وسوف تواصل الصين العمل مع بقية المجتمع الدولي للتوصل إلى تسوية مبكرة ومناسبة لقضية الشرق الأوسط وسوف تضطلع بدور بناء في إحلال سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجماهيرية العربية الليبية.

السيد شلقم (الجماهيرية العربية الليبية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أشكركم على هذه المبادرة بعقد هذا الاجتماع للمجلس على مستوى وزراء الخارجية لمناقشة الوضع في الشرق الأوسط. وأشكر أيضا السيد الأمين العام على حضوره وعلى بيانه.

لقد بدأت القضية التي تسمى بقضية الشرق الأوسط منذ أكثر من ٦٠ عاما. لكنها، رغم هذه السنوات الستين، لم تدركها الشيخوخة، بل إنها تزداد سخونة وشدة وتعقيدا، كما لو كان عمرها ٦٠ شهرا، أو ٦٠ يوما.

إن جوهر ما سُمي بمشكلة الشرق الأوسط هو ”الشعب الفلسطيني“ الذي طُرد من أرضه وشُرد شتاتا في بقاع العالم. أما من بقي منه على أرض فلسطين فقد صودرت حقوقه ودمرت بيوته وطُمست هويته وجُرفت مزارعه وزُج بالآلاف منه في السجون الإسرائيلية. وفي الوقت الذي تُجرَّم فيه مقاومة الشعب الفلسطيني لهذا الاحتلال والعنف والتشريد والدمار والسجن، نجد في الجانب الآخر، في إسرائيل، اندفاعا متزايدا نحو التطرف ونفي حقوق الآخرين، وتصاعد روح الكراهية للفلسطينيين ولكل الجنس العربي.

نحن اليوم أمام حكومة جديدة في إسرائيل يقود دبلوماسيتها شخص لا يخفي كرهه للعرب. فقد دعا إلى

تدمير السد العالي في مصر، وإلى طرد الفلسطينيين إلى خارج فلسطين.

وفي الوقت الذي يصف فيه البعض الحكومة المنتخبة من أبناء الشعب الفلسطيني كله بالمتطرفة، وتضعها بعض الدول على قائمة المنظمات الإرهابية، وكذلك توصف المقاومة في لبنان بالإرهاب، فإننا في الوقت نفسه لا نسمع من يصف الحكومات الإسرائيلية التي تشن الحروب وتقتل وتدمر وتجرف الأراضي الزراعية وتبني الجدار العنصري العازل – لا أحد يصفها بالإرهاب والتطرف.

منذ اتفاق أوسلو ما انفك الفلسطينيون، من خلال منظمة التحرير الفلسطينية ومن خلال السلطة ينتقلون من حلقة إلى حلقة من مفاوضات ومحادثات سلام مع الإسرائيليين، ومن محفل دولي إلى آخر تحت عنوان السلام وحل القضية الفلسطينية. ولكن ماذا كانت المحصلة من الجانب الآخر، من إسرائيل؟ كانت المزيد من بناء المستوطنات وهدم منازل الفلسطينيين. واليوم، هناك أكثر من ٦٠ ٠٠٠ فلسطيني في القدس وحدها سيتم هدم منازلهم وسيشردون. الحفريات تحت المسجد الأقصى مستمرة، والهدف هو إزالة هذا المسجد. وكذلك شروع إسرائيل في إقامة خط مترو بالقرب من هذا المسجد.

إن مبادرة السلام العربية، التي تجاوز عمرها ٦ سنوات، لم يعرها الإسرائيليون أي اهتمام، وهم يريدون أن يأخذوا كل شيء، الأرض والأمن والسلام، من دون مقابل. الإسرائيليون يرفضون عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم، ويرفضون إزالة أسلحة الدمار الشامل التي يكدسونها في ترساناتهم، ويرفضون الانسحاب من الجولان، ويرفضون الدولة الفلسطينية التي يستحيل في الواقع قيامها لأن إسرائيل أخذت الأرض وأخذت المياه ودمرت البُنى التحتية وسجنت الشعب الفلسطيني.

هناك أكثر من ١١ ٠٠٠ فلسطيني في السجون الإسرائيلية. ولا نسمع أصواتا تتحدث عن معاناتهم وضرورة الإفراج عنهم. في الضفة الغربية وحدها يوجد أكثر من ٦٠٠ حاجز تفتيش إسرائيلي، مما يجعل الحياة اليومية للشعب الفلسطيني حالة تعذيب يومي مستمر.

لقد شنت إسرائيل في نهاية العام الماضي ومطلع العام الحالي حربا شاملة على قطاع غزة، أجمع الضمير العالمي على أنها جريمة حرب شاملة طالت كل شرائح المدنيين، وقتلت وجرحت الآلاف، واستُخدمت فيها أنواع من الأسلحة المحرمة دوليا. وإذ نعرب عن تقديرنا للجنة تقصي الحقائق بشأن العدوان الإسرائيلي على غزة، وبالتحديد على منشآت الأمم المتحدة ، قام وفد بلادي بإعداد مشروع قرار لتشكيل لجنة تحقيق محايدة من أجل محاسبة المسؤولين الإسرائيليين وتقديمهم للعدالة. وإننا نتطلع إلى تقرير فريق التحقيق المستقل التابع لمجلس حقوق الإنسان عن الجرائم الإسرائيلية المرتكبة في غزة خلال هذا العدوان.

إننا اليوم بحاجة إلى رفع صوت الحق، صوت الشجاعة. أما وقد ولجت الإنسانية القرن الحادي والعشرين، فإننا بحاجة إلى صوت يدعو إلى نبذ العنف ونبذ الحروب ونبذ قتل الإنسان لأخيه الإنسان. علينا جميعا أن نتصدى لكل أشكال العنصرية.

لقد عاش المسلمون واليهود والمسيحيون في الأندلس قرونا طويلة في تآخ لا مثيل له، وصنعوا جميعا حضارة شكلت انطلاقة لنهضة إنسانية تاريخية نقلت البشرية من ظلام القرون الوسطى إلى أفاق التنوير والتقدم.

لهذا نقول، نحن اليوم بحاجة إلى إعادة إنتاج الحالة الأندلسية التي نعتقد أننا قادرون على بناء مقوماتها، تلك الحالة الحضارية التي قامت على التعايش والتسامح وقبول الآخر.

مع كل تقديرنا للمبادرات والقرارات والخطط لحل ما عرف بمشكلة الشرق الأوسط، وانطلاقا من روح التعايش، نشر الأخ القائد معمر القذافي رؤيته لإيجاد حل حقيقي للصراع العربي الإسرائيلي، في الكتاب الأبيض الذي يتضمن فكرة إنشاء دولة ديمقراطية في فلسطين يتساوى فيها جميع من يعيشون فوق أرضها من دون تمييز على أساس الدين أو العرق، وتنتهي فيها حالة العنف والمواجهة ونفي الآخر. إننا نثق في قدرة المجتمع الدولي والسمو الإنساني على العمل من أجل تحقيق هذا الحلم، كما تحققت أحلام التعايش في جنوب أفريقيا. في ذلك الكتاب الأبيض الذي كتبه الأخ القائد، معمر القذافي، بعنوان ''إسراطين'' مضمونه أن يتقاسم الجميع في فلسطين، العرب واليهود على السواء، الأرض والماء والحرية، بل يتقاسمون اسم الدولة، مثلما حدث يوما عندما اندمجت كل من تنجانيقا الأفريقية وزنجبار ذات الأصول العربية في وطن ودولة واحدة سُميت تنزانيا.

في الختام، رغم أننا لا نتفق مع الكثير مما يتضمنه مشروع البيان الرئاسي الذي عرض علينا، حيث لا يتطرق إلى المستوطنات الإسرائيلية بما تستحقه، ولا إلى احتلال الجولان أو الوضع في غزة ومزارع شعبا. ولكن تقديرا منا للنوايا الطيبة والإيجابية التي كانت وراء إعداد هذا النص، والعلاقة التي تربطنا بروسيا، وحرصا على وحدة المجلس، لن نعترض على هذا البيان.

الرئيس (تكلم بالروسية): بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

''أكد مجلس الأمن على ما يكتسيه تحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط من طابع مستعجل. فثمة حاجة إلى بذل مساع دبلوماسية حثيثة من أجل بلوغ الهدف الذي حدده المجتمع الدولي، وهو تحقيق سلام دائم في المنطقة بناء على التزام راسخ بالاعتراف المتبادل، ونبذ العنف والتحريض والإرهاب، والحل القائم على وجود دولتين، وذلك انطلاقا من الاتفاقات والالتزامات السابقة.

''وفي هذا السياق، يشير مجلس الأمن إلى جميع قراراته السابقة بشأن الشرق الأوسط، ولا سيما القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وإلى مبادئ مدريد. ويلاحظ المجلس أهمية مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢.

''ويشجع مجلس الأمن ما تضطلع به المجموعة الرباعية من عمل متواصل دعما لمساعي الأطراف الرامية إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

''ويكرر مجلس الأمن تأكيد التزامه بعدم الرجوع عن المفاوضات الثنائية التي تتخذ من الاتفاقات والالتزامات السابقة منطلقا لها. ويكرر المجلس أيضا تأكيد دعوته الأطراف والمجتمع الدولي إلى بذل جهود جديدة وعاجلة لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، على أساس الرؤية التي تتوخى إيجاد منطقة تعيش فيها دولتان ديمقراطيتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

''ويهيب مجلس الأمن كذلك بالأطراف الوفاء بالتزاماتها بموجب خريطة الطريق المستندة إلى الأداء بامتناعها عن اتخاذ أي خطوات من شأنها

تقويض الثقة أو المساس بنتائج المفاوضات المتعلقة بجميع المسائل الجوهرية.

”ويدعو مجلس الأمن جميع الدول والمنظمات الدولية إلى دعم الحكومة الفلسطينية التي تلتزم بمبادئ المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية وتحترم التزامات منظمة التحرير الفلسطينية، كما يشجع المجلس على اتخاذ خطوات عملية في سبيل تحقيق المصالحة الفلسطينية، بما فيها الخطوات الداعمة لما تبذله مصر من جهود، بناء على هذا الأساس. ويدعو إلى تقديم المساعدة من أجل الإسهام في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، والوصول بالموارد المتاحة للسلطة الفلسطينية إلى حدودها القصوى وبناء المؤسسات الفلسطينية.

”ويؤيد مجلس الأمن اقتراح الاتحاد الروسي القيام، بالتشاور مع المجموعة الرباعية والأطراف، بالدعوة إلى عقد اجتماع دولي بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط في موسكو عام ٢٠٠٩.“

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2009/14.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.
